إشْكَالِيَّةُ التَّنْمِيَة

١-١) مَدْخَل:

إنّ قضيّةَ النُّهُوضِ بـ«المُجْتمعات العربيّة» والأَخْذِ بها على مسارات الرُّقيِّ والازْدِهَارِ والتَّقَـدُّمِ قضيّـةٌ قديمةٌ مُتَجَدِّدَةٌ؛ فعبْـر المراحِل التّاريخيّة المُخْتلفـة، والأُطُر السّياسيّة المُتَعَدِّدَة، والمناهِج الفِكْريّة المُتَباينة، مَرَّتْ هذه القضيّة باجْتِهاداتٍ إصْلاحيّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ، بعْضُهـا اهْتَمَّ بتَطْوير واقِـع مُجْتمعاته بأقلِّ الأضْرارِ المُمْكِنَـةِ، مُسْتَنِداً إلى معايير قِيميّةٍ إسْلاميّـةٍ مع مُرَاعَـاةِ التّقاليد السّائِدة، وبعْضُها تبنّى مَشْرُوعـاتٍ ثَوريّةً، رأتْ أنّ التّحرُّرَ مـن رِبْقَةِ الإحْبَاطِ والتَّخَلُّفِ يَكْمُنُ في نَسْفِ الواقِـعِ بكُلِّ قِيَمِهِ ومفاهيمِه واعْتباراته ليأتي بحَاضِرٍ جديـدٍ يَتَّجِهُ نحو مكاسِب المُسْتقبَل، ويَمْتَصُّ كُلَّ مُعْطيات «الحضارة الغَرْبيّة»، ويَتَبَرّأُ من تَرِكَة الماضي.

وبيـن ذَيْنَكِ المَوْقِفَيْـن المُتضادَّيْن، تَعَدَّدَتْ المحاولاتُ - التَّوفيقـيّ منها والتّلْفيقيّ - علـى الأَصْعِدَةِ السّياسيّة والاقْتصاديّة والفِكْريّـة والتّعْليميّة والثّقافيّة، وتفاوت تَأْثيرُ هذه المُحـاولات التـي كانـتْ - بطبيعتِها - تُمَثِّـلُ «رُدود فِعْلٍ» آنيّـةٍ وإجْراءاتٍ مُؤقَّتَـةٍ للتّعامُلِ مـع ثَـوراتٍ عَارِمَـةٍ مُتلاحِقَةٍ في مجـالات العلوم الحديثـة والتّقْنية، والتّصـدّي لطُوفانٍ مُتلاطِـمٍ مُتَجَدِّدٍ مـن «التيّارات الفِكْريّـة» المُصَاحِبَـةِ لـ«الغُزَاة الجُـدُد» القادمين تارةً بلَبُوسِ الاسْتعمار المُباشِر، وتارةً أُخْرى عبْر آليّاتٍ اقْتصاديّـةٍ وتقنيّةٍ وسياسيّةٍ لتَحْقيقِ مصالِحهِم الاقْتصاديّة، وتَرْسيخِ هَيْمَنَتِهِم العَالَميّة، وتوطيد نُفُوذهم الدَّوليّ.

لقـد شَهِدَ القَرْنَـانُ الماضيان أشْـكَالاً مُتَنَوِّعَةً من مُحاولاتِ «الإحْيـاء» و«النُّهُوض» فـي العَالَـمِ العربيّ، وجُهُـودِ مُقاومَـةِ الاسْتعمـار الأوروبيّ، والسَّعـي نحو إعـادةِ تَشْكيلِ

«المُجْتمعـات العربيّـة» في ضـوءِ التّطوُّراتِ والتّغيُّراتِ فـي السّاحةِ العَالَميّـة، كما بَرَزَتْ «الدَّولـةُ القُطْريّةُ» بما وَاكَبَهَا من اهْتِمامٍ بتَحْديثها وتوطيـدِ الانْتِماء إليها؛ ولكن بالرّغْم مـن كُلِّ تلك المُحاولات والتّغيُّـرات إلاّ أنّ «السُّـؤال النّهْضَويّ المِحْـوَريّ»[١] بَقِيَ مُهَيْمِناً علـى «الفِكْـر العربيّ» الحديـث، وحائِراً لا يجـدُ جواباً شافيـاً: (لمـاذا تَأَخَّرْنَا؟ ولماذا تَقَدَّمَ غيرُنا؟).

لقـد شَغَلَ هذا السُّؤالُ - بكُلِّ تداعياته الفِكْريّـة والسّياسيّة والعِلْميّة والاجْتماعيّة - أذْهان المُفكِّرين والمُثقَّفين والنّهْضَويين من مُخْتلف المشارِب على مدى قَرْنَيْنِ، فطَرَحَهُ سليم البستانيّ عام ١٨٧٠م قائلاً: (لماذا نحن في تَأَخُّرٍ؟)[٤]، وكَتَبَ جمال الدّين الأفغانيّ ومحمد عبـده في عام ١٨٨٤م عن «انْحِطَاطِ المُسْلِميـن وسُكُوتِهِم»[٥]، وتَسَاءَلَ عبد الله النّديـم في عام ١٨٩٢م: (بِمَ تَقَدَّمُوا وتَأَخَّرْنَـا والخَلْقُ واحِدٌ؟)[٦]، وضَجَّ بالسُّؤال شكيب أرسـلان في عـام ١٩٣١م ليَجْعَلَهُ عنواناً لكِتابه: (لمـاذا تَأَخَّرَ المُسْلِمـون، ولماذا تَقَدَّمَ غيرُهـم؟)[٧]، وغيرُهم كُثُرٌ، حيـث راح السُّؤالُ ذاته يَتَكَرَّرُ على امْتِـدادِ القَرْن العشرين عبْـر طُرُوحاتٍ مُخْتلفةٍ، وأنْماطٍ مُتباينـةٍ، وحُلُولٍ مُتعارِضَةٍ، مُتَخَفِّياً تارةً وراء مَشْرُوعاتِ «نَقْد العَقْل العربيّ»، ومُتوارياً تارةً أُخْرى في «ثُنَائِيَّة التُّرَاث والحَدَاثَة»، ومُنْدَسّاً تارةً ثالثةً فـي ثنايـا طُرُوحاتِ «إشْكَاليّة التّنْميـة» و«أَزْمَة العَقْل العربيّ»؛ ومـا زال السُّؤالُ مَطْرُوحاً بقُـوّةٍ أكْثر إصْراراً، وأشدّ إلْحاحـاً، ومُكْتَسِباً مزيداً من العُنْفُـوانِ والاضْطِرَابِ والتّعْقيدِ ونحن نُواكِبُ العَقْد الثّاني من «الأَلْفيّة الثّالثة».

يَتَلَمَّسُ شاكر مصطفى أَبْعادَ ذلك السُّؤال المُؤرِّق فيقول: (هذا السُّؤال المصيريّ، النّـازِف كالجُـرْحِ في ضمير كُلِّ عربيٍّ مُلْتَزم، إذا كان ما يـزال يَأْخُذُ يوماً بعد يوم أبْعاداً مَأْساويّةً مُتزايدةً فلأنّه قد مَضَتْ على ارْتِطَامِ هذه الأُمّة بالحضارة الحديثة وبمُعْطياتِها وآلاتِهـا سُنُونٌ بعيدةٌ بعيـدة. كُتَلُ الأقاليم العربيّـة مَضَتْ عليها الفتْـرةُ الزّمنيّةُ الكافيةُ لتكـون في مُسْتوى العَصْرِ وتكنولوجيّته وفَيْضِهِ الحضاريّ. مُعْظمُهَا على الأقلّ انْطَلَقَ قبْل الصّين التي بَدَأَتْ منذ رُبْعِ قَرْنٍ، بعْضُها قبل روسيا التي بَدَأَتْ منذ سبعين سنة، وبعْضُها قبْل اليابان التي بَدَأَتْ منذ مائة سنة. ومع ذلك فهذه الأُمم وَصَلَتْ. كُلُّها وصَلَتْ، بينما لم

يَصِلُ أيُّ إقليمٍ عربيٍّ طليعيٍّ إلى شيءٍ بعْد. مَأْساويّة السُّؤالِ إنّما تَنْبُعُ من احْتمالاتِ الأجْوبة عليه: فهل وَصَلَتْ الأُمّـةُ حقّاً مرْحلة الشَّيخوخة فهي إلى الإدْبَـارِ والعُقْمِ الحضاريّ؟، أو أَضَاعَتْ الطّريق؟، وأنّى طريق؟، أَمْ ثَمَّة من الأمْراضِ المُعَقَّدَةِ في تَكْوينِها العامّ، ما يَشُلُّ المفاصِل أنْ تَسيرَ السَّيْرَ الذي يَقْتَضيهِ إيقاعُ العَصْر؟. تلك هي المَسْأَلَة)[1].

أمّا مسعود ضاهر، فإنّه يرى أنّه: (رغْم مُرُورِ أكْثر من نِصْف قَرْنٍ على اسْتقلال مُعْظَم الـدُّول العربيّـة، فإنّ أَسْئلـة «النّهْضة العربيّة» ما زالـتْ مُعَلَّقَةً أو دون حَلٍّ جِـذْريٍّ)[8]، وأمّا برنـارد لويـس فيُبْحِرُ في خِضَمِّ هـذه «المُعْضِلَةِ النّهْضَويّةِ» الضّارِبَـةِ أطْنابها في الكِيان العربيّ اللّاهِثِ خلْـف مسارات «التّحْديث» بأنْواعها فيتساءَل: (سِرُّ نجاح الغَرْبِ لم يُحَلّ بعْـد. هـلْ يُمْكِنُ أنْ يكون هناك شـيءٌ أكْثر من تَحْديـثِ القُوّات المُسَلَّحَـة، والدَّولة التي تَحْكُمُهُـم، والاقْتصاد الذي يُغَذّيهم ويُجَهِّزُهُم. في كلمةٍ وَاحِدَةٍ، هلْ هناك شيءٌ أكْثر من «الحَدَاثَة»؟)[2].

١-٢) مُشْكلة المُصْطلح: بين «النّهْضَة و«التّنْمية»:

مع إطْلالة مُصْطلح «التّنْمية» بعد «الحَرْبِ العالميّة الثّانية» ليُصْبِحَ أبْرز الاهْتمامات السّياسيّـة والاجْتماعيّة في جميـع مناطِق العَالَم[9]، فإنّ مُحـاولاتِ «النّهْضة» في العَالَم العربـيّ منذ الخمسينات مـن القَرْن الماضي تَبَنَّتْ «قضيّة التّنْميـة» لتَدْخُلَ هذه القضيّة فـي إطار الشِّعَـارَاتِ المَطْرُوحةِ والأهْدَافِ القوميّةِ والتّطَلُّعَـاتِ الوطنيّة، ولتُصْبِحَ الشُّغْلَ الشّاغِـلَ للخُطَطِ الخمسيّة والبرامِج السّياسيّة والخِطَـابِ الإعْلاميّ في مُخْتلف الأقْطار العربيّـة، مُمَثِّلَـةً بذلـك العُنْصر الأبْـرز والأهمّ فـي مُقَوِّمَـاتِ «النّهْضَة» التـي يَحْلُمُ بها المُفكِّرون، ويَعْمَلُ على تَحْقيقِها السّياسيون، ويَنْتَظِرُ عَوائِدَهَا المواطنون.

وأمّـا غازي القصيبي، فيـرى أنّ «التّنْمية» هي «قضيّة القضايا» في القَرْن العشرين فيقـول: (عبْر نِصْفِ قَرْنٍ ظَهَرَتْ كِميّةٌ هائِلةٌ من الأدبيّات يُمْكِنُ أنْ نُسَمّيها، في مُجْمَلِهَا، «عِلْـم التّنْميـة»، أو بعِبارةٍ أدقّ، «علوم التّنْميـة». تَخَصَّصَ في «التّنْميـة» أساتذةٌ، وبُنِيَتْ

لـ«التّنْميــة» مراكِز بَحْثٍ، وعُقِدَتْ لـ«التّنْمية» ندواتٌ ومؤتمــراتٌ، وظَهَرَتْ لـ«التّنْمية» لُغَة. باخْتِصَــارٍ أَصْبَحَــتْ «التّنْميةُ» تَمْــلأُ الدُّنيا وتَشْغَلُ النّاس. هناك مــن دَرَسَ «التّنْمية» من جَانِبهَــا الاقْتصــاديّ، وهــؤلاء يُمَثِّلُون الغالبيّــة العُظْمَى من الباحِثين، وهنــاك من اهْتَمَّ بالعَوامِــلِ السّياسيّة، وهناك من رَكَّــزَ على العناصِرِ النّفْسيّة، وهنــاك من حَلَّلَ الجَوانِب الاجْتماعيّة، وهَلُمّ جَرّا. إنّ القارئ في «أدبيَّات التّنْمية» سرْعان ما يجدُ نفْسه على ساحِلِ مُحيــطٍ هَائِــلٍ من الكُتُب لــه أوَّل وليس له آخِــر)[١٠]. بطبيعة الحــال ليست العِبْــرَةُ بـ«الكَمّ»، ســواءً في إنْتَــاجِ الكُتُبِ أو غيره - بالرّغْم من دَلالَتِه -، ولكــن «الكَيْف» - في نهاية المطاف - هــو المُبْتَغَى والمَطْلَب، وهذا هو الهَــمُّ الأساس لهذا الكِتاب؛ وأمّا نادر فرجاني فيرى أنّ: (مُنْتَصــف السّبعينــات «من القَــرْنِ الماضي» شَهِدَ بدايــةَ حَمْلَةِ مُراجَعَةٍ نَقْديّــةٍ لمَفْهُوم «التّنْميــة» ونماذِجِهَا لأَزْمَةِ جُهُود «التّنْمية» في العَالَــمِ الثّالث التي فَضَحَتْ قُصُورَ الأَبْنية النّظريّة والتّنْفيذيّة لبرامِج «التّنْمية»)[١١].

قد يكونُ من المُناسِبِ أنْ نتوقَّفَ وَهْلَةً أمام ما يَطْرَحُهُ بعضهم من محاولاتٍ للفَصْلِ بيــن «مَسْأَلَة النّهْضَة» و«مَسْأَلَة التّنْميــة» والتّمْييزِ بينهما، ولقد أَقَرَّ محمد عابد الجابريّ بعُيُــوب مِثْــل هــذا الفَصْــلِ، وإنْ حاول أنْ يضعــه في إطارٍ نظــريٍّ، فــرأى أنّ «إشْكَاليّات النَّهْضَــة» هــي «إشْكَاليَّاتٌ فِكْريّــةٌ» بينما قضايــا «التّنْمية» هي: (قضايــا الواقِع، قضايا الاقْتصاد والاجْتماع والتّعْمير...الــخ)[١]. وعلى أيِّ حالٍ فإنّ «الواقِعَ» لن يَسْتَقيمَ ويَصْلُحَ حاله دون اسْتِقَامَــةِ «الفِكْر» الذي يُهَيْمِنُ على ساحته، ويُوَجِّهُ طاقاته، ويُحَفِّزُ اهْتماماته، وفــي نهايــة المطاف فإنّه «لا مُشَاحَّة فــي الاصْطلاح» وخاصّةً وأنّ كلمــة «النَّهْضَة» التي عَبَّرَ بهــا رُوّادُ «النّهْضَة» فــي القَرْنِ التّاسع عشر الميلاديّ عن مَشْرُوعهــم النّهْضَويّ تتلاقى عند الجابــريّ مع كلمة «التَّمَــدُّن» حيث يقول: (أنْ نَنْهَضَ مَعْناه أنْ نَتَمَــدَّنَ، وأنْ نَتَمَدَّنَ مَعْناه أنْ نُواكِــبَ عَصْرَنَا، أنْ نُســايــرَ تطوُّرَهُ وتقدُّمَــه، أنْ نَقْتَبِسَ من مُنْجزاتِــه الفِكْريّة والماديّة)[١]. وأمّا نادر فرجاني فيجدُ مَخْرَجَهُ من أَزْمَةِ «الاصْطلاح» فيقول: («التّنْمية» عندنا مُرادِفٌ لـ«النّهْضَة»، والفارِقُ الأساسيُّ بينهما هو أنّ «التّنْمية» - كما نتصوّرها - هي جُهْدٌ قَصْدِيٌّ، بينمــا «النّهْضَة» هي طَوْرٌ مُجْتمعــيٌّ يَنْشَأُ في مُجْتمعٍ ما نتيجــةً لتفاعُلِ ظُرُوفٍ موضوعيّةٍ تِلْقائيّاً. أمّا «التّنْميةُ» فهي «عمليّةُ إنْهاض»، إذا شِئْنا)[١١].

مـن الواضِـح - إذاً - أنّ مُصْطلـح «التّنْميـة» يَرْتَبِـطُ بعوامِل التّخْطيـط والتّنْفيذ والمُتابَعـة التي تُفْرِزُ - عبْـر مُعْطياتها وتراكُماتها وتفاعُلاتها - تلـك «النّهْضَة الشّامِلَة» التـي كانتْ، وما زالتْ، حُلْمَاً يُراودُ «المُجْتمعات العربيّة». إنّ مُصْطلح «التّنْمية» مُصْطلحٌ جديـدٌ في لُغَة العَصْر، ولقـد ارْتَبَطَ - في بدايته - في «الفِكْرِ الغَرْبيّ» بمَنْظُورٍ اقْتصاديٍّ حيث عُرِّفَتْ «التّنْمية» بأنّها: (تَنْشيطُ الاقْتصاد القوميّ وتَحْويلُهُ من حالة الرّكُودِ والثّبَاتِ إلـى مرْحلة الحركـة والدّيناميكيّة عن طريـقِ زيادةِ مَقْـدِرَةِ الاقْتصاد القومـيّ لتَحْقيقِ زيادةٍ سنويّةٍ مَلْمُوسَةٍ في إجْمالي النّاتِج القوميّ مع تَغْييرِ هياكِل الإنْتاج ووسائِله ومُسْتوى العمالـة وتزايدٍ في الاعْتِمَادِ علـى القطاع الصّناعيّ والحِرَفِـيّ)[١٢]. وبالرّغْم من هَيْمَنَةِ هـذا «المَنْظُور الاقْتصاديّ» علـى «أدبيّات التّنْميـة»، بسبب معاييره الماديّـة ومُؤشّراته الكَميّـة، إلاّ أنّ «التّنْميـة» عمليّـةٌ مُتَكامِلَةٌ فهي: (عمليّـةٌ حضاريّةٌ شَامِلَـةٌ لمُخْتلف أوجه النّشـاط في المُجْتمـع بما يُحَقّقُ رفاه الإنْسـان وكرامته، و«التّنْمية» أيضـاً بِناءٌ للإنْسان وتَحْريـرٌ له وتَطْويرٌ لكفاءاتـه وإطْلاقٌ لقُدراتِه للعمـلِ البَنّـاء، و«التّنْمية»كذلك اكْتِشَافٌ لمَـوارِدِ المُجْتمع وتَنْميتُها والاسْتِخْـدَامُ الأَمْثَلُ لها من أجْل بِنَاءِ الطّاقة الإنْتاجيّة القَادِرَةِ على العطاء المُسْتمرّ)[١٢].

مـن المُهِمّ - أيضاً - أنْ نَعْتَرِفَ - لأغْراضٍ عمليّـةٍ ومَنْطقيّةٍ - أنّ المُشْكلة لا تَكْمُنُ فـي المُصْطلحات، ولكن المُشْكلة تَتَجَسَّدُ في المُجْتمع الذي اسْتَفْحَلَتْ مشاكِلُهُ وتعاظمتْ تحدّياتُـهُ مهما تَنَوَّعَتْ المُصْطلحات وتوالـدتْ التّعْريفات وتَشَعَّبَتْ المَقُولات. ليس المُهِمّ هنـا المُسَمَّيات، ولكن المُهِمّ التّحقُّق من كُنْهِ المَسْأَلَـةِ وسَبْرِ أغْوَارِهَا، وهذا هو «المَنْهَجُ العِلْمـيُّ» الأصيلُ كما يُوَضِّحُ ريتشارد فاينمان (Richard Feynman) بقوله: (بإمْكانِك أنْ تَعْـرِفَ اسْـم الطَّير بكُلِّ لُغَات العَالَم، ولكنّك عندما تَنْتَهِي مـن ذلك فإنّك لن تَعْرِفَ شيئاً علـى الإطْلاق عن الطَّير، ولكن دعونا نَنْظُرُ إلـى الطَّير ونَرْقُبُ ما يَفْعل، وذلك هو المُهِمّ. لقد تَعَلَّمْتُ منذ وَقْتٍ مُبَكِّرٍ الفَرْقَ بين أنْ تَعْرِفَ اسْمَ شيءٍ ما، وبين أنْ تَعْرِفَ شيئاً ما)[١٣].

١-٣) الحالة العربيّة:

لعلّ من العَجَبِ العُجَابِ في واقِعِ «المُجتمعات العربيّة» أنّه بالرّغم من مُرُورِ ما يَرْبُو على نِصْفِ قَرْنٍ منذ أنْ غزا مُصْطلح «التّنْمية» الأدبيّات السّياسيّة والاقْتصاديّة والاجْتماعيّة في العَالَم العربيّ، وما واكَبَ ذلك من تغيُّراتٍ سياسيّةٍ ومَشْروعاتٍ صِناعيّةٍ ومُنْجزاتٍ عِمْرانيّةٍ وتَشْييدٍ للبُنى التّحْتيّة، إلاّ أنّ المضامين الحقيقيّة لـ«التّنْمية» في إحْداثِ قَفْزاتٍ جوهريّةٍ ونَقْلاتٍ نَوعيّةٍ عبْر تَأْسيس قَاعِدَةٍ إنْتاجيّةٍ تَسْتَنِدُ إلى قُدراتٍ ذاتيّةٍ رَاسِخَةٍ ومُتَطوِّرَةٍ باسْتمرارٍ بَقِيَتْ حُلْماً يُراودُ الجميع، وسَرَاباً تَلْهَثُ وراءه الجُهُودُ وتُمَجِّدُهُ الكلماتُ حتّى إذا جاءته لم تَجِدْهُ شيئاً. أمّا أحد أَبْعاد هذه «الإشْكاليّة» فيَكْمُنُ في ظَاهِرَةِ الحالة البَائِسَة لـ«البَحْثِ العِلْميّ» في العَالَمِ العربيّ التي وَقَفَ أمامها راشد المبارك مُسْتَغْرِباً ومُتَعَجِّباً وحَائِراً حيث يُقَرِّرُ أنّه: (في البلاد العربيّة وحدها ما يَقْرُبُ من مائة وخمسين جامعةً تَضُمُّ ما لا يَقِلُّ عن ألْف كُليّةٍ جامعيّةٍ يَعْمَلُ بها ما قد يزيدُ عن مائة وخمسين ألْفاً من أعْضاء هيئة التّدريس، فإذا كان نِصْفُ هذا العَدَد يَعْمَلُ في مجالِ «العلوم البحْتة والتطْبيقيّة» مِثْل كُليّات العلوم والهنْدسة والطّب والزّراعة والصّيدلة، وكان كُلُّ عضو هيئة تدريس لا يَنْشُرُ أكْثر من بَحْثٍ وَاحِدٍ كُلّ عامين، فإنّ ذلك يَعْنِي وجود ما لا يَقِلّ عن خمسة وثلاثين ألفاً من الأبْحاث تُنْشَرُ في العام الوَاحِد، وهذا عدا ما يُمْكِنُ أنْ يُنْجَزَ في مراكِز البَحْثِ التّابِعَةِ للجامعات والمُسْتَقِلَّة عنها، ويَمُدُّ المرء بصره ليرى أثر ما يجبُ أنْ يكون أو ما يُمْكِنُ أنّ يكون من تَأْثير هذه الأبْحاث في تقدُّم البلاد العربيّة العِلْميّ والصّناعيّ والاقْتصاديّ وفي المجالات الأُخْرى، فتَمْلأه الدَّهْشَةُ والذُّهُولُ لضعْف - إنْ لم يكنْ انْعِدام - التّوازُنِ بين ما يُنْتَظَرُ من هذه الأبْحاث، وبين ما عليه البلاد العربيّة من حال)[١٤].

لعلّ أبْرز مُعَوِّقَاتِ «الحركة التّنْمويّة» في العَالَمِ العربيّ ما يُقَرِّرُهُ غازي القصيبي بقوله: (لم تكنْ «التّنْمية» سوى نَقْلٍ عَشْوائيٍّ مَحْمُومٍ يَتِمُّ بدون رُؤيةٍ صافيةٍ، وبدون نَظْرَةٍ شَامِلَةٍ، وبدون أهْدافٍ وَاضِحَة. كان من المَحْتُوم، والحالة هذه، أنْ تكون النّتيجة كما رأينا نُمُوّاً غير مُنَظَّمٍ أفاد الأقليّة وترك الأغلبيّة السّاحِقَة كما وجدها. من تَحْليل نتائِج

النُّمـوّ الأعْمى برزتْ شيئاً فشيئـاً الفلْسفة الجديدة التي تُنادِي بوَضْعِ «التّنْمية» في خِدْمَةِ النّاسِ بَدَلاً من تَسْخِيرِ النّاس لخِدْمة «التّنْميـة»)[١٠]. ولعلّ تَعْريف مُصْطلح «الإشْكَاليّة» - فـي حَدِّ ذاتـه - يُلْقِي بعْض الضّوء علـى مَأْزِقِ «الفِكْـر العربيّ» فيما يَخُصُّ «المَسْأَلَةَ التّنْمَويّـة»؛ فإذا اعْتَمَدْنَا تَعْريفَ محمد عابد الجابـريّ لمُصْطلح «الإشْكَاليّة» الذي يُقَرِّرُ أنّ: («الإشْكَاليّـة» هـي مَنْظُومـةٌ من العَلاقَاتِ التـي تَنْسِجُهَا، داخِل فِكْـرٍ مُعَيَّنٍ، مشاكِل عديـدةٌ مُترابِطَةٌ لا تتوافـرُ إمْكانيّة حَلِّها مُنْفَرِدَةً ولا تَقْبَلُ الحَلّ، من النّاحية النّظريّة، إلاّ في إطـار حَلٍّ عامٍّ يَشْمَلُهَا جميعاً)[١]، فإنّنا نُدْرِكُ ساعتهـا طبيعة المُعْضِلَة التي جَابَهَتْ وتُجَابِـهُ العَالَـم العربيّ في مُحاولاته النَّهضَويّـة وتجاربه التّنْمويّة - علـى مدى قَرْنَيْن - انْتَهَتْ كُلّها بأثرٍ لا يكادُ يُذْكَرُ على مُجْمَلِ «الحالة العربيّة».

لقـد بَيَّنَ مالك بن نبيّ[٢] أنّ المُشْكلة - عبْر الحقْبة النَّهضَويّة - كانت تَكْمُنُ في أنّ (كُلّ ذلـك التَّشْخيص لا يتناولُ في الحقيقة المَرَضَ بَلْ يَتَحَـدَّثُ عن أَعْرَاضِه)، ويُوضِّحُ مالـك بن نبـيّ التّفاصيل فيقول: (مـن المُمْكِـنِ أنْ نَفْحَصَ الآن سِجِـلّاتِ هذه الحقْبة، ففيها كثيرٌ من الوثائِق والدِّراسات، ومقالات الصُّحف، والمؤتمرات التي تَتَّصِلُ بموضوع «النّهْضَـة». هذه الدِّراسات تُعالِجُ الاسْتِعْمَارَ والجَهْلَ هنا، والفَقْرَ والبُؤسَ هناك، وانْعِدَامَ التّنْظيم واخْتِلالَ الاقْتصادِ أو السّياسةِ في مُناسبةٍ أُخْرى، ولكن ليس فيها تَحْليلٌ مَنْهجيٌّ للمَرَض، أَعْنِي دِراسةً مَرَضِيّةً للمُجْتمع الإسْلاميّ، بحيث لا تَدَعُ مجالاً للظَنّ حول المَرَضِ الـذي يَتَأَلَّـمُ منـه منذ قُرُون). إنّه مـن المُحْزِنِ - ونحن فـي بدايات «الأَلْفيّـة الثّالثة» - أنْ نجـد أنّ الوَضْـعَ لـم يَتَغَيَّـرْ عن ذلك الوَصْـفِ الذي طَرَحَـهُ مالك بن نبيّ فـي أواخِرِ أربعينـات القَرْن الماضي، فلقد بَقِيَ التّعامُلُ مع الأعْرَاضِ دون تَشْخيصِ المَرَضِ ووَصْفِ الدَّواء، وبَقِيَتْ أبْرز صِفَـاتِ «المَشْرُوع النّهْضَويّ» بأنّه، كما يقول محمد الميلي: (مُوغِلاً فـي التّنْظيـر وشديد التَّعْميـم)[٨]؛ وهذا هو الدَّافِـعُ إلى تَأْليفِ هذا الكِتَـابِ حيث يَسْعَى المُؤلِّـفُ - عبْـر فُصُوله - إلى التّعامُلِ مـع هذه «الإشْكَاليّة» بمَنْهجيّـةٍ وَاضِحَةِ العناصِر، ومُحَـدَّدَةِ الأُطُر، عبْـر صَهْرِ تفاعُلاتِ المُثقّفيـن وطُرُوحاتِ المُفكِّريـن، وتَسْليطِ الضّوء على المُؤثِّـراتِ الحقيقيّةِ وراء تلك المُعانَـاةِ الفِكْريّةِ والمَخَاضِ التّنْمَـويّ، وبَلْوَرَةِ الرُّؤيةِ المُسْتَقْبَلِيّةِ المُنْسَجِمَةِ مع تلك الإرْهاصات، والمُتَناغِمَةِ مع طبيعة التّحدّيات.

إنّ «تَحَـدِّي التّنْمية» لا يُجابِهُ «المُجْتمعـات العربيّة» وَحْدَهَا لأنّه ليس فقط الهَاجِسَ المُقيـمَ لكُلِّ «الدُّول النّامية»، ولكنّه أيضاً حالة أَرَقٍ يوميّةٍ لـ«الدُّول المُتَقَدِّمَة» وهي تُراجِعُ - بشَـكْلٍ مُكَثَّـفٍ ودَؤوبٍ - كفاءتهـا التّنافُسيّـة ومعايير تَنْميتها ومقاييـس تقدُّمها، وهي فـي حالة قَلَـقٍ دائِمٍ خَوْفاً من الانْزِلاقِ إلى أسْفَلِ «سُلَّـم التّنْمية» بالمُقارَنَةِ مع منافسيها. ولـذا فلا صِحَّة لما قد يَعْتَقِدُهُ بعضهم - في ضوء إخْفاقات مُجْتمعاتٍ عديدةٍ في تَأْسيسِ «البِنْيـة التّنْمَويّة» الصَّلْدَة - أنّ هناك «مَنْظُومةً سِحْريّـةً» لا تَمْتَلِكُهَا إلاّ مُجْتمعاتٌ مُعَيَّنةٌ مـن الشُّعُـوبِ المُخْتَارَةِ التـي تَقَعُ غَالِباً في النِّصْـفِ الشّماليّ من الكُـرَةِ الأرْضيّة، أو أنّ هنـاك «إجْـراءاتٍ سِرِّيّـةً» بَقِيَتْ حِقَباً من الزّمـن - وما زالتْ - في حَـوْزَةِ القُوى الغَالِبَةِ المُهَيْمِنَةِ في «الأَلْفيّة الثّالثة». ومن ذلك المُنْطَلَقِ فإنّ من المُهِمّ - بدايةً - أنْ نَتَلَمَّسَ أَبْعَادَ هـذه «الإشْكَاليّة التّنْمَويّة» ونَتَعَرَّف على جُذُورِها، ثـمّ نُلْقِي نَظْرَةً سريعةً على المُحاولاتِ المُتَنَوِّعَـةِ خلال القَرْنَيْـن الماضِيَيْن لانْتِشَـالِ «المُجْتمعات العربيّة» من هـذا «المَأْزِق»، والخُرُوجِ بها من متاهات التَّخَلُّفِ والإحْباط.

١-٤) أبْعَادُ «إشْكاليّة التّنْمية»:

إنّ التّعْقيـداتِ المُحِيطـةَ بعمليّة «التّنْميـة»، وتداخُلاتِها المُتَعَـدِّدَةَ المحاور، تَجْعَلُ مـن الصّعْبِ الإحاطة بكُلِّ التّفاصيلِ والتُّخُـومِ والرّكَائِزِ المُرْتَبِطَةِ بـ«إشْكَاليّة التّنْمية» في «المُجْتمعـات العربيّة»، فكما يقولُ أسامة عبد الرحمن: (فالتّخلُّفُ حَصِيلةٌ من الأمْراض الاجْتماعيّـة والاقْتصاديّـة والسّياسيّة والإداريّـة والثّقافيّة، وهَلْ «التّنْميـة» إلاّ تَشْخِيصٌ وعِلاجٌ لكُلِّ تلك الأمْراض، وكيف لا تكونُ «التّنْمية» بعد كُلِّ هذا عمليّةً مُعَقَّدَةً ومُسْتَعْصِيَةً، وكيـف لا تَسْقُطُ مُحاولاتُ «التّنْمية» أو يُصِيبُهَـا الإحْبَاطُ والوَهَنُ حين يكونُ هناك تهاونٌ فـي التّشْخِيصِ أو قُصُورٌ في العِـلاج، أو حين تكونُ خُطَطُ «التّنْميـة» تَصَوُّراتٍ تَبْسيطيّةً جُزْئيّةً سَاذَجَةً قد لا تَخْرُجُ عن دَائِرَةِ الأمَانيّ أو أضْغَاثِ الأحْلام؟)[١٢].

وهكذا يُصْبِحُ من المُهِـمّ لأيّ مُعالَجَةٍ جادّةٍ لتَحْليلِ هذه القضيّة المصيريّة وفَهْمِهَا أنْ تَلْجَـأَ إلى «مُحاولاتِ التّفْكيك»؛ ولذا فإنّنا نَطْرَحُ هنا ثلاثة أَبْعَادٍ تُسْهِمُ في الكَشْفِ عن

مدى عُمْقِ هذه «الإشْكَالِيّة» وتَجَذُّرِهَا في الوجود العربيّ، وهي:

- الواقِعُ التّنْمَوِيّ في العَالَمِ العربيّ.
- البُعْدُ الفِكْرِيّ.
- البُعْدُ العَمَلِيّ.

١-٤-١) الواقِعُ التّنْمَويّ في العَالَم العربيّ:

إنّ المُراقِبَ للأوضاعِ في «المُجْتمعات النّامية»، بما فيها «المُجْتمعات العربيّة»، يجدُ أنّها تُعانِي - في المقام الأوّل- من مُشْكلةٍ في طرائِقِ التّعامُلِ مع أبْعَادِ «التّنْمية»؛ فهي تَتَحَوَّلُ بشَكْلٍ مُطَّرِدٍ إلى مُجْتمعاتٍ «اسْتِهْلاكيّة» تَعْتَمِدُ في احْتياجاتِها المُخْتلفة، وأنْمَاطِ حياتِها المُتَنَوِّعَة، على مُعْطياتِ «الدُّول المُتَقَدِّمَة» ومُنْتَجاتِها، والمُلاحَظُ أنّ الفَجْوَةَ تَتَفَاقَمُ بشَكْلٍ مُتسارِعٍ بين «الدُّول المُتَقَدِّمَة» (دُول الشَّمال) وبين «الدُّول النَّامية» (دُول الجنوب)، وهي فَجْوَةٌ تَعْتَمِدُ في أسْبابِها على «التَّطَوُّر العِلْميّ - التّقنيّ - المَعْلُوماتيّ» الذي تُعايشُهُ وتَصْنَعُهُ «الدُّول المُتَقَدِّمَة»، بينما تُعَانِي «الدُّول النَّامية» - بدرجاتٍ مُتفاوتةٍ - من عَجْزٍ في القُدْرَةِ على اسْتيعابِ عناصِرِ هذه الحركة الدَّؤوبة، والتّعامُلِ معها مَعْرفيّاً، وثقافيّاً، وفِكْريّاً، واجْتماعيّاً، واقْتصاديّاً.

أمّا المُحْزِنُ في الأَمْرِ، فهو أنّ هذه الحال ليست بجديدةٍ على الواقِعِ العربيّ وتُخُومِهِ الإسْلاميّةِ، فهي حالةٌ اسْتَشْرَتْ في هذه المُجْتمعات، وتَفَاقَمَتْ على مدى قُرُونٍ؛ ونجدُ أنّ برنارد لويس يَصِفُ حال «الدّولة العُثْمانيّة» في القَرْنِ السّابع عشر الميلاديّ فيقول: (لقد كانتْ «المَعْرِفَةُ» شيئاً يُقْتَنَى أو يُخَزَّنُ وإنْ كان لِزاماً يُشْتَرَى، وليس شيئاً يُسْتَنْبَتُ أو يُطَوَّر)[٢]. هذه هي الحقيقة التي تَتَأَكَّدُ لدى محمد عابد الجابريّ الذي يرى أنّ: (مُشْكِل النّهْضة كما يُعانِيه العرب اليوم إنّما يجدُ مَصْدره ومُكَوِّناته في التّناقُضِ الذي يُمَيِّزُ الوَضْعَ العربيّ الرّاهِن: التّناقُضُ بين مظاهِرِ الحضارة الحديثة كما يعيشونها على مُسْتوى الاسْتِهْلاك، وبين مظاهِرِ التَّخَلُّفِ كما يُعانُونها على مُسْتوى الإنْتاجِ والسُّلُوكِ والتَّفْكير)[١].

وأمّـا بالنِّسْبَةِ للمُراقِبِ العاديّ لأوضاعِ العَالَم العربيّ، فإنّه ليس في حاجَةٍ إلى دليلٍ لتَأْكيدِ حالـة «العَجْزِ العربيّ» بانْعكاساتها الحياتيّة والسّياسيّـة والاقْتصاديّة والعَسْكريّة والمعيشيّـة، ومـا يُصَاحِبُ ذلك من إحْبَاطَاتٍ ومُشْكِلاتٍ وهَـزّاتٍ على مُخْتلفِ الأصْعِدَة، وقد يكونُ الإتْيانُ بأدِلَّةٍ وشَواهِد في هذا المِضْمار هو من باب التَّحَدُّثِ عن بدهيّاتٍ فيكون الحالُ كما قال شاعرُنا:

وليس يصِحُّ في الأَفْهَامِ شيءٌ إذا احْتَاجَ النَّهَارُ إلى دَليلِ

ولأنّنا هنا في مقامِ «دِراسةٍ موضوعيّةٍ» تَهْتَمُّ بالتّأْسيسِ العِلْميّ، والتّوثيقِ المُنْضَبِط؛ فمـن الضّروري إيرادُ شيءٍ مـن الأدِلّةِ والدِّراسات، واسْتِقْـرَاءُ النّتائِج من شَواهِد عِلْميّةٍ ومُؤشِّراتٍ موضوعيّة.

تُشِيـرُ «الدِّراسـات التّنْمَويّة» إلـى جَوانِبِ قُصُـورٍ مُتَعَدِّدَةٍ في أوضـاعِ «المُجْتمعات العربيّـة» في مجـالاتِ «التّنْميـة» المُخْتلفة، ومـن أبْرز هـذه الدِّراسات «تَقْريـرُ التّنْمية الإنْسانيّـة العربيّـة للعام ٢٠٠٢ م»[١٥]، الصّـادر عن «برْنامج الأُمم المُتَّحـدة الإنْمائيّ»، الذي يُبْرِزُ مجْمُوعةً من السّلْبيّات من أهمِّها:

١) النُّموُّ في دَخْلِ الفَرْد العربيّ هو الأدْنَى في العَالَم عبْر العشرين عاماً الماضية حيث سيحْتاجُ المُواطِن العربيّ إلى ١٤٠ عاماً ليُضاعِفَ دَخْلَهُ، بينما مُواطِن شَرْق - آسيا أو الصّين يُضاعِفُ دَخْلَهُ في غُضُونِ عشرة أعْوامٍ فقط. تُوَضِّحُ الدِّراسة - أيضـاً - أنّ ممّـا يَحُدُّ مـن إمْكانيّة النُّمـوّ المُسْتقبَليّ في العَالَـم العربيّ هو «انْخفاضـ الإنْتاجيّة»، بَلْ وتراجُعها خلال السّنـوات الماضية بحيث أَصْبَحَتْ أقلّ ممّا هو الحال لدى مجْموعات الدُّول النّامية الأخْرى.

٢) تَبْلُـغُ «الأُمِّيّـة» في بعْض الـدُّول العربيّة إلى حوالـي ٦٠٪، ويَبْلُغُ عَـدَد الأُمِّيّين العرب ٦٠ مليون أُمِّيٍّ من البَالِغين ومُعْظمهم من النِّساء.

٣) تُعانـي مُعْظَمُ البلدان العربيّة من مُعَدَّلات بَطَالَةٍ تزيدُ عن ١٠٪، وهي من أعْلَى النِّسَبِ في العَالَم، والفَجْـوَةُ كبيرةٌ بين مُخْرَجَاتِ النُّظُمِ التّعْليميّة واحْتياجاتِ

أسْـواق العمـل، ويزيدُ من اتِّسَاعِ الفَجْـوَةِ التّغيُّرُ السّريعُ فـي احْتياجاتِ «سُوق العمل» النّاجِم عن «العَوْلَمَة»، وعن مُتَطَلَّباتِ التّقْنيات سريعة التّطوُّر.

أمّـا أسْبَابُ هـذه «الأَزْمَةِ التّنْمَوِيّةِ» فـي المَنْطقة العربيّة فيَعْزُوهـا التّقْريرُ[١٥] إلى نَواقِص ثلاثة:

١) النّقْصُ في الحُريّات السّياسيّة والمَدَنيّة.

٢) النَّقْصُ في تَمْكين المرأة.

٣) نَقْصُ القُـدرات الإنْسانيّة المُتَمَثِّلُ في قُصُورِ اكْتِسَـابِ «المَعْرِفَة»، ناهيك عن إنْتاجها.

ولقد صَدَرَتْ بعد هذا التّقْرير تقاريرُ مُتتاليةٌ تَتَقَصَّى أوجه أُخْرى للسّلبيّات، وتُفِيضُ في دَلالاتِها ومُؤشِّراتِها وتَبِعَاتِهَا، إلاّ أنّ الأسْبَابَ الأهمَّ تَبْقَى مُرْتَبطةً بتلك النَّواقِص التي أَكَّدَ عليها هذا التّقرير، وأَسْهَبَتْ في تفاصيلها التّقاريرُ المُتعاقِبة.

إنّ العَامِـلَ الأبْـرزَ بين هذه النَّواقِص هو «العَامِلُ الثّالـث»، وسيتَّضِحُ في سِياق هذا الكِتـاب أنّ الأسْبَـابَ التـي أَدَّتْ إلى وجوده هـي الأسْبَـابُ نفْسها التي عَمَّقَتْ مـن تَأْثير السَّبَبَيْـن الآخَرَيْن، كما سنُبَيِّـنُ أنّ التَّغَلُّبَ على «العَامِلِ الثّالث»، وهو «النَّقْصُ المَعْرِفيّ»، يقـودُ بطبيعتِـه إلى مُعَالَجَةِ قَـدْرٍ كبيرٍ مـن النّقْصِ فـي العَامِلَيْن الآخَرَيْـن: «الحُريّات» و«تَمْكين المرأة».

١-٤-٢) البُعْدُ الفِكْريّ:

لقد انْشَغَلَتْ الأُمّةُ الإسْلاميّةً بقضايا «النّهْضَة» و«الإصْلاح» و«التّحْديث» منذ أواخِر القَـرْن الثّامـن عشر الميلاديّ عندما بَـدَأَتْ علاماتُ الوَهَنِ والتّآكُلِ تَضْـرِبُ في أطْنَابِ الدَّولـة العُثْمانيّة[١٦]، وبَرَزَ «النّمُوذَجُ الحضـاريُّ الأوروبيُّ» بصفته نَمُوذَجاً مُهَيْمِناً بسبب إنْجـازاتِ «الثَّوْرَةِ العِلْميّة – التّقنيّة» التي هَيّأَ العَالَمُ الغَرْبيُّ أسْبابَها، واسْتَثْمَرَ مُعْطياتِها،

وحَقَّـقَ - عبْرها - مكاسِب اقْتصاديّةً وهَيْمَنَـةً عَسْكريّةً، وعَاصَرَ - من خلالها - تغيُّراتٍ جِذْريّةً وتطوُّراتٍ عميقةً على الأصْعِدَةِ الاجْتماعيّةِ والسّياسيّةِ والفِكْريّةِ والحياتيّة.

إنّ الوَعْـيَ بحالةِ الإحْبَاطِ والتّقَهْقُـر، وقَسْوَةَ الصَّدْمَةِ إزاء تَفَوُّقِ «النَّمُوذَجِ الغَرْبيِّ»، أَجْبَرَا المُفكِّرين والسّياسيين وعُلماءَ الدِّين - في العَالَمِ العربيّ - على الاهْتِمَامِ بتَشْخيصِ الحالة، وطَرْحِ وسائِل للنُّهُوضِ بالأُمّة، والتَّغَلُّبِ على أسْبَابِ الضَّعْف، والتّفاعُلِ مع مصادِرِ القُوّة. وفي هذا الإطار تَبْرُزُ «المُشْكلةُ الفِكْريّةُ» - بظِلالِهَا الكثيفة - عبْر «ثُنَائِيَّة الأصَالَة والمُعَاصَرَة» التي أَرَّقَتْ «الفِكْر العربيّ» على مدى عُقُودٍ طويلةٍ، ويَتَحَدَّثُ عنها محمد عابد الجابـريّ فيقـول: (المُشْكِلُ الذي يُواجِهُنَـا ليس مُشْكِل أنْ تَخْتَارَ بين أحـد نَمُوذَجَيْنِ ولا مُشْـكِل أنْ نُوَفِّـقَ بينهما، بَلْ إنّ المُشْكِلَ الذي نُعانِيه هو مُشْـكِلُ الازْدواجيّة التي تَطْبَعُ كُلَّ مَرافِـق حياتنا الماديّة والفِكْريّـة، لا، بَلْ المُشْكلة في الحقيقة هـي ازْدواجيّة مَوْقِفِنَا من هـذه الازْدواجيّة: نحن نَقْبَلُ هذه الازْدواجيّة على صعيـد واقِعنا الاقْتصاديّ والاجْتماعيّ والسّياسـيّ والتّعْليميّ فنَبْنِي مُخطّطاتِنـا التّنْمَويّة على أساسِ تَنْمية هذا الواقِعِ المُزْدَوَج: نَصْـرِفُ على «القطاعات العَصْريّة» من أجْل تَدْعيمهـا وتوسيعها باسْم «التَّحْديث»، كما نَصْـرِفُ على «القطاعات التَّقْليديّة» مـن أجْل الإبْقَاءِ عليها وإحْيَـاءِ المُنْدَثِرِ منها باسْم «الأصَالَـة» والحِفاظِ علـى التّقاليد، ولكنّنا في الوَقْت ذاتـه، نَرْفُضُ هذه الازْدواجيّة على صعيدٍ آخَر: صعيد الحياة الرُّوحيّة والفِكْريّة)[1].

وهكـذا في ظِـلِّ الأَفْعـال ورُدود الأَفْعال تَعَـدَّدَتْ المَواقِـفُ، وتباينـتْ الاجْتِهاداتُ، وتَشَعَّبَتْ التّوجُّهاتُ، ويُمْكِنُ تَصْنيفُها - إجْمَالاً - في أنْمَاطٍ ثلاثة، هي:

١) المَدْرَسَةُ التُّراثيّة- الانْعِزَاليّة.

٢) المَدْرَسَةُ الحَدَاثيّة - الانْبِهَارِيّة.

٣) المَدْرَسَةُ التَّوفيقيّة - الإصْلاحيّة.

١-٤-٢- أ) المَدْرَسَة التُّراثيّة - الانْعزاليّة:

لقد الْتَفَّ أَصْحَابُ هذه المَدْرَسَةِ حول التّبْشيرِ بإصْلاحِ «أَحْوال الخَلَفِ» بما صَلُحَتْ بـه «أَحْوالُ السَّلَفِ»، وتَمَسَّكُوا بمَبْدَأ الرّفْضِ المُطْلَقِ لـ«النَّمُوذَجِ الغَرْبيّ» بدَعْوَى التّمَسُّكِ بـ«المَـوروُثِ»، ومُقَاومَةِ «التَّغْريب»، والتَّعَصُّبِ للقديم، والحِفَاظِ على «الهُويّةِ الإسْلاميّة»، وعملـوا جَاهِديـن على كَبْـحِ ريـاحِ التّغْيير وحَـرَاكِ التَّطْويرِ عبْـر تَضْييقِ الواسِـع، وحَجْرِ الاجْتِهـاد، ومُحَارَبَـةِ المُسْتَحْدَثَاتِ التّقنيّـة، ومُحَاوَلَةِ فَرْضِ الرُّؤى الأَحَاديّـة. لقد تَعَدَّدَتْ «رُدودُ الفِعْـل» لدى أَصْحَابِ هـذه المَدْرَسَة؛ فتَطَوَّرَتْ - بفِعْلِ الزّمـن - عن شَكْلِهَا البُدائيِّ الذي كان يرى في كُلِّ تَطَوُّرٍ عِلْميٍّ، أو تَقْنيةٍ جديدةٍ، شَرًّاً مُسْتطيراً، إلاّ أنّها - بشَكْلٍ عامٍّ - حَافَظَـتْ على «النَّزْعَةِ التّبْسِيطيّة» التي أَهْمَلَـتْ التَّدَاخُلاتِ المُتَشَعِّبَةَ في طبيعة «التّدَافُعِ الحضاريّ» بين البشـر، وتجاهلتْ التّفاصيل الدّقيقة في «تَرْكيبة المُجْتمعات المُعَاصِرَة» ومُقَوِّمات تطوُّرها.

لم تكُنْ لمِثْلِ هذه المَدْرِسَةِ القُدْرَةُ على الصُّمُود؛ فبِفِعْلِ «الطَّبيعة الاقْتِحَاميّة للعلوم والتّقْنيـة» التي تَفْرِضُ وجودها على المُجْتمعـات قَاطِبَةً عبْر توليدِ الاحْتياجـات، وتَلْبَيَةِ الطّلبات، وتوفيرِ الخِدْمَات، وتَسْهيل المُهمّات، اضْمَحَلَّ تَأْثيرُ تلك «المَدْرَسَةِ الانْغلاقيّة»، وذلـك - على الأقـلّ - فيمـا يَتَعَلَّـقُ بالتّعَامُلِ مـع مُنْتَجَاتِ «الحركـة العِلْميّـة والتّقنيّة»، والاسْتِفَـادَةِ من مُعْطياتِها، ولكنّها بَقِيَتْ تُحَـاوِلُ المُحَافَظَةَ على بعْض نُفُوذِهَا في أَشْكالٍ فِكْريّـةٍ مُجَـرَّدَةٍ، ووَصْفَاتٍ كلاميّةٍ عامّةٍ، وخِياراتٍ سياسيّـةٍ ضيّقةٍ، وتفاعُلاتٍ اجْتماعيّةٍ صَارِمَـةٍ، وراحتْ تتفاعـلُ - ببُطْءٍ شديدٍ وحَذَرٍ بَالِغٍ - مع مُقْتضيـات «الحياة العَصْريّة»؛ إلاّ أنّـه مـن الواضِحِ أنّ تداعياتِ أَحْداثِ العَقْد الأوّل مـن «الأَلْفيّة الثّالثة» ورِياحَ ما عُرِفَ بـ«الرّبيـع العربيّ» فـي مَطْلعِ العَقْد الثّاني دَفَعَـتْ بجُلِّ مُكَوِّنَاتِ هـذه المَدْرَسَةِ إلى تَعْديلِ مَواقِفِهَـا، واسْتِيعابِ المُتَغيِّراتِ والتّعَامُلِ مـع «فِقْهِ الواقِع»، فأَصْبَحَتْ بذلك تَقْتَرِبُ كثيراً من «المَدْرسة التّوفيقيّة - الإصْلاحيّة».

١-٤-٢-ب) المَدْرَسَة الحَدَاثيّة - الانْبِهاريّة:

علـى النَّقِيضِ الآخَر لتلك «المَدْرَسَـة التُّراثيّـة - الانْعِزاليّة» بَرَزَتْ نُخَـبٌ انْبَهَرَتْ بـ«المَنْظُومَـة الغَرْبيّـة»، وتفوُّقِهـا البارِز في ميادين الحيـاة المُخْتلفة، فحاولـتْ أنْ تُلْغِيَ ماضـي الأُمّة، وأنْ تَبْعَـثَ فيها مفاهيم جديدةً مُسْتَوْرَدَةً من واقِـعِ الآخَرين، وانْتماءاتِهم العَقَدِيّة، واهْتِماماتِهم الفِكْريّة - وذلك بمزاعِم «العَقْلانيّة» و«البراجماتيّة» و«الليبراليّة» و«الدِّيموقراطيّـة» -، ودَعَـتْ إلـى اعْتِنـاقِ «النَّمُوذَجِ الحضـاريّ الغَرْبيّ» بـكُلِّ تفاصيله، والانْغِمَاسِ فـي كُلِّ مُعْطياتِه، وتَقْليـدِ الأجْنبيّ الأوروبيّ دون تَحَفُّظٍ أو نَقْـدٍ أو تَرَدُّدٍ، وهو المَوْقِـفُ الـذي عَبَّرَ عنه طه حسيـن - أحد أبْرز رُوّاد هذه الحركة فـي القَرْن العشرين- بقولـه: (لكـن السّبيل إلى الحضـارة ليستْ في الـكلامِ يُرْسَلُ إرْسَالاً، ولا فـي المظاهِرِ الكَاذِبَـةِ والأوضـاعِ المُلَفَّقَة، وإنّما هـي واضِحَةٌ بَيِّنَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ ليس فيهـا عِوَجٌ ولا الْتِوَاء، وهـي واحِدَةٌ فَـذّةٌ ليس لها تَعَدُّد، وهي أنْ نسير سِيـرَةَ الأوروبيّين ونَسْلُكَ طريقَهم لنكون لهـم أنْدَاداً، ولنكون لهم شُرَكَاءَ في الحضارة، خَيْرِهَـا وشَرِّهَا، حُلْوِهَا ومُرِّهَا، وما يُحَبُّ منهـا وما يُكْرَهُ، وما يُحْمَدُ منها وما يُعَاب)[١٧]. أمّا «التَّيـاراتُ الرَّاديكاليّةُ»، المُتَمَثِّلةُ في الحـركات اليساريّـة والقوميّة، فقد نَحَتْ نَحْـواً مُخَالِفاً في الاتِّجَاهِ انْطِلاقـاً من عَدَائِهَا لـ«النَّمُـوذَجِ الرَّأسْماليّ الغَرْبـيّ»، إلاّ أنّها اتَّفَقَتْ مع «النَّمُـوذَجِ الحَدَاثيّ - الليبراليّ» في ضرورة إلْغَاءِ «الذَّاكِرَةِ التَّاريخيّة» للأُمّة، وإبْدَالِ هُوّيتِها بشَكْلٍ جِذْريّ.

لقـد رَأَتْ تلـك النُّخَبُ - المُنْبَهِـرَةُ بـ«النَّمُوذَجِ الحضـاريّ الغَرْبـيّ» - أنّ «التُّرَاثَ» سَلاسِـلٌ متينـةٌ تَمْنَعُ حركـة المُجْتمع فتُصِيبُهُ بإعَاقَـةٍ مُسْتَدِيمَـةٍ، وأنّ «التَّاريخَ» ليس إلاّ مَكْمَنـاً للتَّخَلُّـفِ والتَّقَوْقُعِ، وبَشَّـرُوا باحْتِضَـانِ «المُسْتَقْبَل» عبْر نَبْذِ «الماضـي» والتَّحَرُّرِ مـن قُيُودِه، ولم يكنْ حصاد تلك المُحـاولات إلاّ مزيداً من التَّخَبُّطِ الفِكْريّ، والإحْبَاطَاتِ المُتراكِمَـة، والهزائِـم المُتتالية؛ لأنّ القَفْزَ فوق «التَّاريخ» هو «طَفْـوٌ في الفَرَاغ»، و«الطَّفْوُ فـي الفَرَاغ» حالةٌ من «انْعِـدَامِ الوَزْن» غريبةٌ وشَاذَّةٌ على الأجْسَـامِ الماديّة، ونهايتُها هي

السُّقُـوطُ الحَتْمِيُّ والارْتِطَامُ بالأرْضِ الصُّلْبَةِ مع ما يُصَاحِبُ ذلك من أضْرَارٍ، فكيف بها إذا تَحَوَّلَتْ إلى حالةٍ فِكْريّةٍ، ووِجْدانيّةٍ، وقِيميّة؟.

إنّ المُراجَعَةَ المُتَأنِيّةَ في ضوء التَّطَوُّرِ التّاريخيِّ لمَزَاعِمِ «مَدْرَسَةِ الانْبِهَار» تُبَيِّنُ أنّ فَكّ الارْتِبَاطِ بين الأُمّة، وبين ما حَسَبُوهُ سَلاسِلاً تُكَبِّلُ «الرُّؤية العَقْلانيّة» في زمنِ «العَقْلِ والعِلْـمِ والتّقْنيـة»، أَفْرَزَ حالاتٍ بَائِسَةً مـن التَّشَتُّتِ الذِّهْنيّ والإرْبَـاكِ المُجْتمعيّ، وتَوَرَّطَ فـي مُحاولاتِ مَحْوِ «الذَّاكِـرَة الجَمْعيّة»، وفُقْدَانِ «البَوْصَلَةِ الفِكْريّـة» التي تَشْحَذُ الإرادة، وتَسْتَقْطِـبُ الجُهُود، وتُرَتِّبُ الأولويّات. ولا شكّ أنّنا سنجدُ من الأعْذَارِ ما يَكْفِي لأصْحَابِ هـذه «المَدْرَسَـةِ الانْبِهَارِيّة»؛ فقد كان مـن الحَتْمِيّ أنْ يُؤَدِّيَ عُمْـقُ «الهزيمة الحضاريّة»، التـي ابْتُلِيَتْ بهـا الأُمّة، إلى أَزْمَـةِ هُويّةٍ كَاسِحَـةٍ تَجَلَّتْ بعضُ مظاهِرِها فـي «رُدود فِعْلٍ» مُتَمـرِّدَةٍ، ولكن لا يَمْنَعُ ذلك من طَرْحِ احْتِجَاجٍ عَقْلانيٍّ على أَصْحَابِ «المَدْرَسَة العَقْلانيّة – الانْبِهَارِيّة» بشِقَّيْهَا «الليبراليّ» و«الرَّاديكاليّ»؛ فأوَّلُ مُعْطياتِ «العَقْلَنَة» تُؤَكِّدُ أنّ «زِرَاعَةَ الأعْضَـاءِ الغريبة» في الجِسْمِ البشـريّ عُرْضَةٌ لأنْ يَلْفِظُها الجِسْـمُ وتَرْفُضَهَا تفاعُلاتُه، فكيف إذا فَرَضْنَا هذه «الزِّرَاعَةَ» على نسيجِ الذّاكِرَةِ وخلايا الدّماغِ ودخائِلِ الرُّوح؟! وهل يُمْكِنُ للإنْسان أنْ يُغَيِّرَ جِلْدَهُ، ويَسْتَبْدِلَ رُوحَهُ، ويَسْتَحْوِذَ على عَقْلِ غيره؟!.

١-٤-٢-ج) المَدْرَسَة التَّوفيقيّة - الإصْلاحيّة:

لقد آثَـرَتْ هذه المَدْرَسَةُ أنْ تَجْمَـعَ بين «الحُسْنَيَيْن»؛ فحَرَصَـتْ على الحِفَاظِ على «الهُويّـة الإسْلاميّة» وقِيَمِهَا وتُرَاثِهَا، وفي الوَقْتِ نفْسه سَعَتْ إلى الاسْتِفَادَةِ من المُعْطياتِ العِلْميّـةِ والإنْجـازاتِ التّقنيّةِ في «النَّمُـوذَجِ الغَرْبيّ»، حيث رَأَتْ أنّ ذلـك من باب «الأَخْذِ بأَسْبَـابِ القُوّة»، وأنّه شَرْطٌ ضروريٌّ لتَحْقيقِ «النّهْضَـة»، فطَرَحَتْ بذلك رُؤيةً تَسْتَنِدُ إلى عمليّةِ «الانْتِقَاءِ والاخْتِيـار»، وأُسْلُوب «التَّوفيق بين التُّرَاث والحَدَاثَة»، لتَأْخُذَ ما يُناسِبُهَا، وتَلْفِـظَ ما يُعَارِضُهَا، وتُوَاكِبَ المُتَغيِّرَاتِ بحَذَرٍ وأَنَاة. ومن أبْرز رُوّادِ هذه المَدْرَسَةِ رفاعة رافع الطّهطاويّ (١٨٠١م – ١٨٧٣م)، وجمال الدِّين الأفغانيّ (١٨٣٩– ١٨٩٧م)، ومحمد عبـده (١٨٤٩– ١٩٠٥م) الذين أكَّدُوا أنّ «التَّفَوُّقَ الغَرْبـيّ» هو نتيجةٌ طبيعيّةٌ لنَهْضَةِ تلك

المُجْتمعات في مجالاتِ «العلوم والتّقْنية»؛ وبالتّالي فإنّ المُهِمّةَ تَكْمُنُ في دِرَاسَةِ مُقَوِّمَاتِ «الحَضَـارَةِ الغَرْبيّـة»، وتَمْحيصِهَا، وانْتِقَـاءِ العناصِر التي يُمْكِنُ للمُجْتمعـاتِ الإسْلاميّةِ أنْ تَقْتَبِسَهَـا وتُوَظِّفَهَـا فـي مسيـرة «النّهْضَـة» دون المَسَاسِ بالعقائِـدِ الدِّينيّـة والقِيَمِ الإسْلاميّة[١٦].

إنّ تأمُّـلَ مَواقِف رِجال هـذه المَدْرَسَة يَشِي بأنّهم وضعوا نَصْـبَ أعْينهم «النَّمُوذَجَ الإسْلامـيّ» فـي العَصْرَيْنِ الأمـويّ والعبّاسيّ فـي انْفِتَاحِهِ على ثقافاتِ الأُمـم المُغَايِرَة، واسْتَشْرَفُـوا دَوْرَ «دار الحِكْمَة» في عَهْـدِ المأمون في تَرْجَمَةِ أعْمال اليونانيّين ليَنْهَلَ منها عُلمـاءُ المُسْلِمين، ويتفاعلوا - أخْذاً وعطاءً - مـع مُقَوِّمَاتِهَا الفِكْريّة وعناصِرِهَا العِلْميّة. إنّ المُقارَنَـةَ بذلك «النّمُوذَج» - إنْ كانتْ فَرَضِيَّتُنا باتِّخَـاذِهِ نَمُوذَجاً لدى أَهْلِ «المَدْرَسَةِ الإصْلاحيّـة» صحيحـةً - تُعَانِي مـن خَلَلٍ وَاضِحٍ؛ ففـي العَصْرَيْنِ الأمـويّ والعبّاسيّ كان المُسْلِمـون في أَوْجِ عُنْفوانِهـم وحيويّتِهم، وكانوا يتعاملون من مَوْقِـعِ القُوّة والرِّيادة، وفي الوَقْـت نفْسـه كانتْ مُعْظَـمُ أعْمال اليونانيّين وغيرهـم من الأُمم تَتَمَحْـورُ حول القضايا الفلْسفيّـة والتّنْظير المُجَرَّد، ولم يكنْ أيٌّ منها يَحْمِلُ مُعْطياتٍ ماديّةً تُغَيِّرُ أنْمَاطَ الحياة، وتُبَدِّلُ تفاعُلاتِ البشر، وتُؤثِّرُ في الاقْتصادِ والمعاشِ والهَيْمَنَةِ العَسْكريّةِ ووسائِل الاتّصال وغيـر ذلك من انْقِلابَاتٍ جِذْريّـةٍ تَمَيّزَتْ بها «الحركة العِلْميّة التّقنيّـة» التي انْبَثَقَتْ على أَرْضيّةٍ غَرْبيّةٍ في القُرُون الثّلاثة الأخيرة.

إنّ تلـك المُقارَنَةَ تَفْقِـدُ - أيضاً - الكثير من جِدِّيَّتِهَا عندما نُـدْرِكُ أنّ التّفاعُلَ مع «الفَلْسفة اليونانيّة» لم يكنْ مُجَرَّدَ عمليّة «انْتِقَاءٍ وتَوفِيقٍ»، ولكنّها كانتْ عمليّةً فِكْريّةً عميقةً لـم تَخْلُ من آثـارٍ فلْسفيّةٍ وامْتِداداتٍ نظريّـةٍ وإرْهاصاتٍ فِكْريّـةٍ ورُدود فِعْلٍ مُتباينةٍ على المُسْتويـات العَقَدِيّة والقِيميّة والكلاميّـة في تاريخ المُسْلِمين، بما حَمَلَ ذلك التّفاعُلُ من سَلْبيّـاتٍ وإيجابيّات. وتَفْقِدُ هذه المُقارَنَةُ ما تَبَقَّى لها من جِدِّيّةٍ عندما نَأْخُذُ في الاعْتِبار أنّ العرب كانوا في مَوْقِعِ الهَيْمَنَةِ آنذاك، وكانوا يَنْهَلُون من فِكْرِ أُمّةٍ يونانيّةٍ خَمَدَتْ جَذْوَتُهَا وغَابَـتْ شَمْسُهَا؛ وأمّا واقِعُ العرب اليوم فهو مُخْتلفٌ تمامـاً، حيث إنّهم يَتَصَدّون لعِمْلاقٍ ضَخْمٍ هَيْمَنَ على أرْجاء الحياة بنُفُوذِه وقِيَمِه ومُمارَساتِه وأنْمَاطِ حياته.

نَسْتطيعُ أنْ نقول إنّ غَالبيّةً مَلْمُوسَةً من المُثقّفين العرب انْتَهُوا إلى تَبَنِّي مَوْقِف هذه «المَدْرَسَة» الذي يَأْخُذُ من «الحَضَارَةِ الغَالِبَةِ» ما يُوافِقُ احْتياجاته ويرى أنّ له قِيمةً ذاتيّةً ومَرْدُوداً مُفيداً، ويَنْبُذُ ما لا يَتّفِقُ مع قناعاته القِيميّةِ ومَواقِفه المَبْدئيّةِ وتصوُّراته الحياتيّة، ويرى أحمد صدقي الدّجاني أنّ هذا «المَوْقِف» يُؤدِّي إلى أنْ: (يُحَقِّقَ هؤلاء تفاعُلاً إيجابيّاً مع تُراثِهِم الحضاريّ فَضْلاً عن التّفاعُلِ الإيجابيّ مع الحضارة الأُخْرى)[١٨].

١-٤-٢- د) اسْتِمْرارُ «الفِكْر الحَائِر»:

لا شكّ أنّ كُلاًّ من تلك «المدارس» قد سَعَتْ إلى تَعْميقِ حُضُورِهَا عبْر كُلِّ ما أُوتيتْ من فُرَصٍ في فضاءاتِ العمل السّياسيّ أو الاجْتماعيّ أو الاقْتصاديّ أو التّعْليميّ، ولكن الشّواهِدَ - على مدى عُقُودٍ مُتتاليةٍ - تُبْرِزُ حقيقةَ اسْتِمْرَارِ «الفِكْرِ الحَائِر» بين «التُّرَاث والحَدَاثة»، واحْتِدَامِ الصِّرَاعِ بينهما تارةً، ومُحاولاتِ التَّهْدِئَةِ تارةً أُخْرى، وما يزالُ الواقِعُ العربيّ أسير تَخَلُّفِه، على الرّغْم من تَنَوُّعِ الطُّرُوحات الإنْشائيّة والمُناورات الجَدَليّة والوَقْفات التّأمُّليّة والخِطابات الوَعْظيّة، وما تزالُ كُلُّ الحُلُولِ التي تَطْرَحُهَا تلك «المدارس» - عبْر الصَّوْلاتِ الخَطابيّةِ والجَوْلاتِ الكلاميّةِ والتّحْليلاتِ التّعْميميّةِ - عَاجِزَةً عن تَغْييرِ «الواقِعِ العربيّ» وإخْراجِهِ من مَأْزِقِهِ التّنْمَويّ، ممّا يَجْعَلُنَا نَتّفِقُ مع عبد الإله بلقزيز في قوله: (إنّ «الفِكْرَ العربيّ المُعَاصِر» ما زال يعيشُ اليوم الزّمن الفِكْريّ النّهْضَويّ الذي ابْتَدَأَ في مُنْتصف القَرْن التّاسع عشر)[١٩].

في هذا السِّياقِ يُؤكِّدُ برنارد لويس «الحالة الحَائِرَة» التي تُعَانِي منْها مُحاولات المُجْتمعات الإسْلاميّة للنُّهُوضِ ومُنافَسَةِ «العَالَمِ الغَرْبيّ» فيقول: (لقد تَمّ تَجْريبُ عَدَدٍ من طُرُق العِلاج: الأسْلحة والمصانِع والمدارِس والبرلمانات، ولكن أيّاً منْها لم يُحَقِّقْ النّتيجة المَنْشُودة. هنا وهناك جَلَبَتْ هذه العِلاجَات بعْض التّخْفيف من المُعاناة، وحتّى بعْض المنافِع لفِئاتٍ مَحْدُودةٍ من السُّكان. ولكنّها فَشَلَتْ في عِلاجِ أو حتّى إيقافِ التَّدَهْورِ في الموازين بين الإسْلام والعَالَم الغَرْبيّ)[٢]. ويُوجِزُ لنا زكي نجيب محمود هذه الحالة التي تَدُورُ دَوْرَاتٍ كَامِلَةً دون أنْ تُحَقِّقَ نتيجةً عمليّةً مُحَدَّدَةً فيقول: (اسْتَخْرَجْتُ من

مَكْتبتـي مَجْموعـة المقالات الإصْلاحيّة التـي كتبها الشّيخ محمد عبـده لأرى ماذا يكون الفَـرْقُ بين المُشْكلات التي عَرَضَـتْ له، والمُشْكلات التي تَعْرِضُ لنا فإذا هي في جُمْلَتِهَا مُتَشَابِهَةٌ، ممّا دعاني إلى السُّؤال: «ماذا صَنَعَتْ - إذاً - كِتَابة الكُتَّاب في زمنٍ طُوله قَرْنٌ كامِـلٌ؟، فلو كُنّا قد أَدْرَكْنَا تَعْليمنا علـى الرَّبْطِ الوثيقِ بين الكلام الذي نقولُهُ والعمل الذي نُؤدِّيـه، لتَغَيَّرَتْ حتّـى طريقة كلامنا نفْسه، فتَقِـلّ السُّيُولَةُ اللّفْظيّةُ التـي تَذْهَبُ هَوَاءً مع الهَوَاء، وتَبْقَى حالُنا هي حالُنا، ولا يُغَيِّرُهَا إلاّ سَواعِد العَامِلين)[٢٠].

١-٤-٣) البُعْدُ العَمَليّ:

من المُهِمّ أنْ نَتَلَمَّسَ أبْعَادَ «إشْكَاليّة التّنْمية» عبْر تَمْحيصِ آثارها المُجْتمعيّة المَاثِلَةِ للعِيان، وتَقْييمِ ظُرُوفِهَا الواقِعيّةِ المُهَيْمِنَةِ على السّاحة الحياتيّة في «المُجْتمعات العربيّة»، وهـذا يَعْنِي - بالضّـرورة - التَّوقُّفَ أمـام حقيقةٍ لا يُمْكِـنُ إنْكارها، وهـي أنّ «المَدَارِسَ الفِكْريّـة» المُخْتلفة، و«الأَنْظِمَـةَ السِّياسيّة» المُتباينة، التي تعاقبـتْ على السّاحة العربيّة طَـوَالَ القَرْنَيْنِ الماضِيَيْن لـم تتمكَّنْ من تَحْقيقِ غاياتها وتطلُّعاتهـا، ولم يكنْ هناك من نجاحٍ يُذْكَرُ على مُسْتـوى «النّقْلَة النّوْعيّة» المَطْلوبة في إمْكاناتِ الأُمّة، وقُدْراتِها الذّاتيّة، ونُفُوذِها بين الأُمم.

إنّ مـا يُؤكِّـدُهُ برهان غليون[١٨] مـن فَشَلِ ما أَسْمَـاهُ «التّنْميـة البيروقراطيّة»، وهو الشّـكْلُ العمليُّ الذي اتَّخَذَتْهُ «التّنْمية» في «المُجْتمعات العربيّة»، يَطْرَحُ علاماتِ اسْتِفْهامٍ حـول «الطَّبيعة البيروقراطيّـة» التي تَبْدُو وكأنّها تَعْمَلُ في فَـرَاغٍ، وتَنْشَأُ على وَرَقٍ، وتَنْتَقِلُ عبْر قراراتٍ لا تجدُ لها صَدَىً على الأصْعِدَة الحياتيّة. إنّ هذا الحال يُشِيرُ - بالضّرورة - إلى أنّها تَنْميةٌ لم تَجِدْ لها جُذُوراً في مُجْتمعها، ويَبْقَى السُّؤالُ الأكْبر، الذي يُمَثِّلُ المِحْوَرَ الرّئيسَ لاهْتِمامات هذا الكِتاب، وهو: (ما الطَّريقُ إلـى تَجْذيرِ «التّنْمية»، ونَشْرِ فِكْرها، وتوطيدِ سُلُوكيّاتِها، وجَعْلِهَا جُزْءاً فاعِلاً من حركةٍ تَدِبُّ على الأرْض؟).

إنّنا نجدُ - عبْر تجارب قَرْنَيْنِ من الزّمن - اسْتِمْرَارَ المُحاولات، وتَعَدُّدَ الاسْتراتيجّيات في «المُجْتمعات العربيّة»، كما نجدُ أنّ الإجْمَاعَ مَعْقُودٌ بين سياسيّي «الدُّول النّامية» ومُفكِّريها ومُثقَّفيها أنّ طريق النّجَاةِ والخَلاصِ من حالة التَّخَلُّفِ والضّعْفِ وهَيْمَنَةِ الآخَرين تَكْمُنُ في «الأُفُقِ العِلْميّ- التّقنيّ»، وأَطْلَقُوا أَسْمَاءً عِدَّةً على الهدف الرّئيس لـ«التّنْمية» لعلّ أشْهرها وأبْرزها هو مُصْطلح «نَقْل التّقْنية وتَوطينها». لقد أَدْرَكَ الجميعُ أنّ التّفَوُّقَ الحاليّ للدُّول المُتَقَدِّمَة ليس تَفَوُّقاً في المَواهِبِ الشِّعْريّة، ولا نُبُوغاً في مجالاتِ الخَطابَةِ والأدب، ولا تَمَيُّزاً جُغْرافيّاً، ولا طَفْرَةً وِراثِيّةً آثَرَتْهُم دون غيرهم من البشر، ولا رِفْعَةً في الأخْلاقِ والقِيَم، ولكنّه يَكْمُنُ في قضيّةٍ واحِدَةٍ هي: «المَعْرِفَةُ العِلْميّةُ والتَّمَكُّنُ التّقنيّ» بكُلِّ ما يَتَمَخَّضُ عنهما من صِناعاتٍ مُتطوِّرةٍ، وقُدْرَاتٍ عَسْكريّةٍ، ورفاهيّةٍ معيشيّةٍ، وغَزَارَةٍ إنْتاجيّةٍ، وهَيْمَنَةٍ إعْلاميّةٍ، ونُفُوذٍ فِكْريّ. ويُوجِزُ زكي نجيب محمود هذا المَوْقِفَ بقوله: (سُؤالُنا لماذا تَقَدَّمَتْ أوروبا بعد تَخَلُّفٍ وتَخَلَّفْنَا نحن بعد تَقَدُّم؟. إنّنا نَسْألُ سُؤالنا هذا، وكأنّ الجَوابَ خَافٍ عن الأبْصار، يَحْتَاجُ من الباحِثين دَرْساً وتَنْقيباً، مع أنّ الجَوابَ يَخْرِقُ العَيْن، وهو: لقد حاولتْ أوروبا منذ نَهْضتِها في القَرْن السّادس عشر أنْ تَقِفَ الوَقْفَةَ العَقْليّةَ العِلْميّةَ التي تَبْتَكِرُ بها في كُلِّ يوم حقيقةً جديدةً عن دُنْيانا هذه التي نعيشُ على أرْضِها ونتنفَّس هواءَها، بينما اتَّجَهْنَا خلال الفترة نفْسها نحو الماضي، نُبْدِي في نُصُوصِهِ المَكْتُوبَةِ ونُعيد)[٢٠].

لقد راح مُفكِّرونا وسياسيّونا وشُعراؤنا وكُتَّابُ المقال والرّواية يُدَاعِبُون «الأهْداف التّنْمَويّة»، ويَتَغَنّون بـ«نَقْل التّقنية وتَوطينها» في كُلِّ مُناسبةٍ ومَحْفَلٍ، وانْعكس الاهْتِمام بـ«التّنْمية» ومُتطلَّباتها على مُخْتلف مُسْتويات القرار ومجالات التّنْفيذ؛ فراحتْ السُّفُنُ تجوبُ البِحَار، والطّائراتُ تَخْتَرِقُ السُّحُب، والشّاحناتُ تصولُ في الصّحارى والوديان، حَامِلَةً مُخْتلف التّجْهيزات والمُعِدَّات والأدوات في صناديق مُخْتلفةِ الأحْجَام ومُتَعَدِّدَةِ الألْوان، وأَتَتْ «وسائِلُ التّقْنية» تتهادى إلى الدُّول النّامية عبْر الشِّرَاءِ المُباشِرِ أو المُقايَضَةِ أو المِنَح، ولكن يَبْقَى السُّؤالُ المَأْزُوم: (هل تَحَقَّقَ الهدف؟، وهل اسْتَطَاعَتْ الدُّولُ النّامية أنْ تُحْدِثَ «النَّقْلَةَ التّنْمَوِيّة» اللازمة في مُجْتمعاتِها؟).

وفي إطار نَشْرِ «المَعْرِفَةِ العِلْميّة»، وتَطْويرِ مهارات المُواطنين، ورَبْطِهم بالمُتطلَّبات العِلْميّـة والضَّوابِط التّقنيّـة، حَرَصَتْ الدُّولُ العربيّةُ على تَعْليم أبنائِها وتَدْريبهم في شَتّى مجـالات «العلوم والتّقْنية»؛ فانْطَلَقَـتْ البَعْثاتُ إلى «الدُّول المُتَقَدِّمَـة» لتَكْتَسِبَ المَعْرفة، وعـادتْ لتقوم بدَوْرِهَا فـي عمليّةِ «النّقْـلِ المَعْرفيّ» عبْر الجامعـات والمعاهد والكليّات، وبَـرَزَتْ الصِّناعاتُ في معاقِل هنا وهناك، ورَاحَـتْ بدَوْرِهَا تَحْرِصُ على اسْتيرادِ التّقْنية المُتطـوِّرة وتَدْريبِ المُواطِن وتَأْهيله. ولكـن مازال الهدفُ بعيداً، والفَجْوَةُ في اتِّسَاعٍ، وما زال أصْحَـابُ القرار والمُفكِّـرون والعُلماءُ والأدبـاءُ والشُّعراءُ يتحدَّثون عـن «التّحدّيات العِلْميّـة – التّقنيّـة» التي تتنامى، واتِّسَـاعِ الفَجْوَةِ مع أصْـدَاءِ «الثّـوْرَةِ المَعْلُوماتيّة» التي تَتَفَجَّـرُ كَونيّـاً، ومُشْكلاتِ التّعْليـمِ والصِّحَةِ والبَحْـثِ العِلْميّ والتّدْريبِ والفَقْـرِ والبَطَالَةِ التي تَتَفَاقَمُ، ويقفون على أطْلالِ الأوضاع في «المُجْتمعات العربيّة» ليَلْهَثُوا وراء مُنْجزاتِ الآخَريـن، وليَنْعُوا واقِعـاً أليماً، وليَصِفُوا حَاضِـراً حزيناً، وهذا ما يُشِيـرُ إليه إسماعيل صبري عبـد الله بقوله: (التَّخَلُّفُ بالمَعْنَى الاصْطلاحيّ ليس رُكُوداً وجُمُوداً، ولكنّه تَنْميةٌ مُعْوَجَّةٌ مُتَوَجِّهَةٌ إلى الخَارِج تُورِّثُ التَّبَعِيّة)[١١].

أمّـا على أصْعِدَةِ عَقْـدِ المؤتمرات، وتَنْظيمِ النّدوات، وإجْـرَاءِ الدِّراسات، فحَدِّثْ ولا حَـرَجَ، ونجـدُ أنّ مُعْظَمَهَا يدورُ في الفلـك نفْسه من التّنْديدِ بالواقِـع، ومُنَاشَدَةِ مَنْ فـي الدَّاخِلِ والخارِجِ لدَعْمِ «التّنْمية» ومَنْحِهَـا فُرصها السّياسيّة وشُرُوطها الاقْتصاديّة وبِيئتهـا العِلْميّة، ويُلْقِي بعْضهم تارةً باللّوم على الحُـكّام، وتارةً يكون «العَدُوّ الخَارِجيّ» هـو المَسْؤول، وتُهَيْمِـنُ «نظريّةُ المؤامرة» ليَقْبَـعَ جميعهم في قفص الاتّهـام باسْتِثْنَاءِ «الذّات العربيّة» البريئة التي لم يَتِمّ حتّى الآن تَحْديدُ سِمَاتِهَا ومُواصَفَاتِهَا وخَصَائِصِهَا وحُقُوقِهَا وواجِباتِهَا، ويُغَنِّي جميعهم على ليلى المُتَمَثِّلَةِ في شِعارات «التّنْمية المُسْتَدَامَة» و«مُجْتمـع المَعْرِفَـة» و«نَقْـل التّقْنيـة وتَوطينهـا»، ويَطْلُبون وِصَالَهَـا، ويَنْفَضُّ الجَمْعُ، وتُرْفَـعُ الأوراقُ، وتُصْـدَرُ النّشراتُ، ليتكـرَّرَ اللقاءُ في وَقْتٍ آخَر ومـكانٍ مُخْتلفٍ لسماع «الأسْطوانـة» إيّاها، بينما يتراجعُ «الوَاقِعُ التّنْمَـوِيُّ»، وتَتَرَدَّى أوجهُ الحياة المُتَعَدِّدَةُ في مُعَانَاةِ «المُواطِن العربيّ».

إذا كان محمد جابر الأنصاري قد وجد أنّ «الوَاقِع السِّياسيّ» في «المُجْتمعات العربيّة» يَتَمَيَّزُ بظَاهِرَةِ «حَرْقِ المراحل» حيث يقول: (بالنَّظَرِ إلى القُوّة المُتعاظِمَة لأوروبا الليبراليّة في ذلك الوَقْت، ولفداحة الشُّعُور بـ«التَّخَلُّف» لدى النُّخَب العربيّة الوطنيّة والقوميّة، تجاهل «الوَعْيُ النُّخْبويّ» السّائِدُ عندئذٍ حقائِق القَاعِدَةِ السوسيولوجيّة في البِنْية الاجْتماعيّة التي يَقِفُ عليها)[٢١]؛ فإنّنا نُبْرِزُ - في سِياق هذا الكِتاب - مُعْضِلَةً أُخْرى نرى أنّها أهمّ وأكْبر من «المُعْضِلِ السَّياسيّ» و«الإشْكَالِيّةِ الاجْتماعيّة»، ولها التّأْثيرُ الأكْبَرُ على حَلْحَلَةِ «المُعْضِلِ السِّياسيّ» وتَفْكيكِ «الإشْكَاليّة الاجْتماعيّة»؛ وهي أنّ حال «الوَاقِع التّنْمَويّ العربيّ» قد أَغْفَلَ - في توجُّهاته نحو «الحركة العِلْميّة - التقنيّة» وتعامُلاته معها - حقائِق مُهِمّةً مُرْتَبِطَةً بخصائِص «التَّكْوين الثّقافيّ» في «البِنْية المُجْتمعيّة»، ممّا أَدّى إلى أنْ يُرَاوِحَ هذا «الوَاقِعُ التّنْمَويُّ» مكانه - بَلْ ويَتَرَاجَعُ بمُرُورِ الأيام - بالرّغْم من برامِج التّطْوير في السّياسات، وخُطط التَّوسُّع في الجامعات ومراكِز الأبْحاث، واتّساع حركة الاسْتيراد النَّشِطَة لكُلِّ ما هو جديد؛ وفي نهاية المطاف نَخْلُصُ - في هذا الكِتاب - إلى أنّ الْتِحَامَ الوَاقِعَيْن «الثَّقافيّ - التَّنْمَويّ» و«السِّياسيّ - الاجْتماعيّ» وتَأْثيراتِهما المُتبَادَلَةَ يُحَدِّدَان - بالضّرورة - مُسْتَقْبَلَ «المُجْتمعات العربيّة».

إنّ «الوَاقِعَ التّنْمَوِيّ»، بظِلالِه وألْوانِه المُخْتلفة في غَالِبيّةِ «الدّول النّامية»، لا يَبْتَعِدُ كثيراً عمّا أَوجزه أسامة عبد الرحمن بقوله: (لقد حَقَّقَتْ «إدارة التّنْمية» بعْض الإنْجازات المُتَمَثِّلَةَ في مشاريع البِناء والتّشييد، كما حَقَّقَتْ بعْض الإنْجازات في مجال الخِدْمَاتِ وإنْ لم تكنْ بالنّوعيّة المَطْلوبة، غير أنّها أَخْفَقَتْ بصُورةٍ مَلْمُوسةٍ في إحْدَاثِ تَغْييراتٍ أساسيّةٍ في أساليب الإنْتاج، وعَلاقَاتِ الإنْتاج، وفي تَطْويرِ القُوى البشريّة، وفي إيجادِ القاعِدَةِ الصّناعيّةِ المُرْتَكِزَةِ على المَعْرِفَةِ والمَهَارَةِ الذّاتيّة)[١٢]. ويرى إسماعيل صبري عبد الله أنّ: (كُلّ نُموٍّ اقْتصاديٍّ «أيْ زيادة في النّاتِج القوميّ الإجْماليّ»، أو تَنْميةٍ اقْتصاديّةٍ «أيْ تغيُّر في بِنْية الاقْتصاد أساساً عن طريق التّصْنيع» تَتِمُّ في إطار النّظام العَالَميّ الحاليّ، تُوثِّقُ الارْتِبَاطَ به، وتُؤكِّدُ التَّبَعيّةَ والاسْتِغْلال، وتكون أيضاً تَنْميةً مُعْوَجَّةً، أو شَكْلاً من التَّخَلُّفِ أكْثر تَعْقيداً من الأشْكال التّقْليديّة المَعْرُوفة)[١١]. أمّا نجيب عيسى، فيَذْهَبُ

إلــى أبْعد من ذلك حيث يرى أنّ تَجْرِبَةَ «نَقْل التّقْنية»- في دُول العَالَم الثّالث - قَادَتْ إلى تَعْميقِ «التَّبَعِيّة» للدُّول المُتَقَدِّمَة فيقول: (حتّى الآن، لم تَتَوَصَّلْ سياسةُ «نَقْلِ التّكنولوجيا» علــى تَعَــدُّدِ أشْكالِها، إلى تَحْقيقِ الأهْداف التي حُدِّدَتْ لها أصْــلاً، والتي تَتَلَخَّصُ بتَسْريعِ «عمليّــة التّنْمية» عُمُوماً و«عمليّة التّصْنيع» خُصُوصاً في بلدان العَالَم الثّالث، على العَكْسِ مــن ذلك فقد أدَّى «نَقْــلُ التّكنولوجيا» الحديثة بالبُنــى الاقْتصاديّة والاجْتماعيّة في هذه البلدان إلى مزيدٍ من الاخْتِلالِ والتَّبَعِيّةِ تِجاه البلدان المُتَقَدِّمَة)[٢٢].

هذا هــو الإخْفَاقُ الصَّارِخُ الذي نَصْطَدِمُ به فيما يَخُصُّ «البُعْدَ العَمَليّ» لـ «إشْكَالِيّة التّنْمية»[١٢،٢٣،٢٤]، وذلك أينما وَجَّهْنَا وِجْهَتَنَا في العَالَم العربيّ، ويُمْكِنُ إيجاز هذا الإخْفَاقِ في السُّؤالِ التّالي: (لماذا تَتَمَدَّدُ - في الدُّول العربيّة - رُقْعَةُ الصِّناعات، وتَنْتَشِرُ المدارِسُ والجامعــات، وتَتَنَوَّعُ مراكِزُ التّدْريبِ والتّأْهيل، وتَتَعَــدَّدُ معاقِلُ البُحُوث، وفي الوَقْتِ نفْسه تَتَّسِعُ الفَجْوَةُ العِلْميّة، وتَتَفَاقَمُ الهُوّةُ التّقنيّة، وتَنْمُو قائِمَةُ المُسْتَوردات، وتَتَعَمَّقُ «التَّبَعِيّة»، وتَتَجَلّى مَظَاهِــرُ «التّنْمية المُعْوَجَّة»؟). وفي مُقابِلِ هذا السُّؤالِ نَطْرَحُ سُؤالاً آخَراً: (هلْ السّبَبُ الرّئيسُ وراء هذا الوَضْعِ المُتَرَدِّي في «المُجْتمعات العربيّة» هو أنّها وَضَعَتْ العَرَبَةَ أمام الحِصَانِ فما تَحَرَّكَتْ العَرَبَةُ، وذَبُلَتْ عَضَلاتُ الحِصَان؟).

١-٥) «إشْكَالِيّة التّنْمية»: مُحَاوَلَةٌ للفَهْم:

إنّ المُتَأمِّــلَ لـ«البُعْــدِ الفِكْريِّ» لـ«إشْكَالِيّــة التّنْمية» يجدُ أنّه، فــي أشْكالِه المُخْتلفة ومدارِسه المُتَنَوِّعة، ليس أكْثر من «رُدودِ فِعْلٍ» مُتفاوتةِ الحِدَّةِ إزاء تَفَوُّقِ «النَّمُوذَجِ الغَرْبيِّ» الذي فَرَضَ حُضُورَهُ ونُفُوذَهُ عبْر إنْجازاتِه على الصّعيدِ الحياتيّ وفي الأُطُرِ العمليّة، ونجدُ أنّ المُحَصِّلَــةَ - على مدى قَرْنَيْنِ مــن المُحاولاتِ الفَاشِلَةِ لإحْــداثِ «النّهْضَة» في العَالَمِ العربــيّ - كانــتْ تَقَوْقُعَ «الهَــمّ الفِكْريّ» حول الثُّنَائِيّــاتِ الشّهيرة، مِثْل: ثُنَائِيّــةِ «الأصَالَة والمُعَاصَــرَة»، أو «التُّــرَاث والحَدَاثَــة»، أو «العَوْلَمَــة والخُصُوصيّة» أو «النَّقْــل والعَقْل»، أو «الأمميّــة والوطنيّة»، كما انْضَــوَتْ الحالةُ البَائِسَةُ التــي أطْلَقُوا عليها اسْــم «أزْمَة العَقْل

العربيّ» تحت إطار هذا الهَمّ المُتَفاقِم، وهذا ما يُؤكِّدُهُ نادر فرجاني بقوله: (يَتَّسِمُ الإنْتَاجُ الفِكْريُّ العربيُّ عن «مَفْهُومِ التّنْمية» بالتَّبَعْثُرِ وقِلّةِ التَّعَاضُدِ التّراكُميّ)[١١].

أمّـا «الوَاقِعُ التَّنْمَـوِيُّ» المَشْهُودُ لـ«المُجْتمعات العربيّة» في سِيـاقِ التَّطَوُّرِ التّاريخيّ لدُولِها في الأُطُـرِ السّياسيّةِ والاقْتصاديّةِ والفِكْريّةِ والمَعْرفيّـةِ المُخْتلفة، فإنّه يُوَضِّحُ أنّ أيّـاً من تلـك «المدارِسِ النَّظريّة» لم تُفْلِـحْ في تَطْويرِ «برْنامج عمـلٍ» يَسْتطيعُ أنْ يُحْدِثَ «النَّقْلَـةَ النَّوْعيّـةَ» اللّازِمَـةَ للتّفاعُلِ مع مُعْطيـاتِ العَصْـرِ - اكْتِسَاباً وإنْتَاجـاً ورِيَادَةً -. هـذا الواقِعُ المُتَرَدِّي في أحْوالِ الأُمّة قاد كثيراً مـن المُفكِّرين والمُثقَّفين إلى حالاتٍ من الحَيْـرَةِ المُؤرِّقـة، وولَّدَ مَخَاضاً لا يَنْتَهي، وتَتَمَثَّلُ هـذه المُعَانَاةُ - على سبيل المِثال - في صَيْحَـةٍ يُطْلِقُهَا راشـد المبارك وهو يتساءَل: (هَلْ سَبَبُ ما يُعانيـه العَالَمُ الإسْلاميُّ جُزْءٌ مـن الـذّات، أو خَارِجٌ عنهـا؟. هل هو نَابِتٌ من أرْضِـه، أمْ وَافِدٌ إليها؟. هَـلْ العِلَّةُ نُضُوبُ الطّاقـة، أمْ مُجَافَاةُ الظُّـرُوف؟. إنّ المرء ليَشْعُر بالإرْهَاقِ، لأنّه لا يَعْرِفُ هَلْ السَّبَبُ وَافِدٌ رَاحِلٌ، أمْ مُواطِنٌ مُقيم؟)[٢٥]. ويَتَأَكَّدُ ذلك الأُفُقُ المَسْدُودُ أمام «المَشْرُوع النّهْضَويّ» في الرُّؤيـةِ التي يَطْرَحُهَا عبد الإله بلقزيز حين يقول: (نحن في حاجَةٍ إلى بِنَاءِ نَظْرةٍ شَامِلَةٍ ومُتوازِنَـةٍ لمُجْمَلِ العَوامِلِ والأَسْبَابِ التي كانـتْ وراء إخْفاقِنا النَّهْضَويّ. نَظْرةٌ لا تتعامى عن الـدَّوْرِ المُؤثِّرِ للتّدخُّـلاتِ الأجْنبيّـةِ المُنَاهِضَةِ لـ«مَشْـرُوع النّهْضَة العربيّـة»، وآثارِه الماديّـة الفِعْليّة في إعَاقَةِ «عمليّة النّهْضَة» تلك؛ كمـا لا تَتَرَدَّدُ في نَقْدِ العمْران السّياسيّ والاجْتماعـيّ والثّقافيّ الذي فَرَّخَ الهزيمة، وقاد المُجْتمـع والأُمّة إلى حالة الانْسِدَادِ التي نعيشُها اليوم)[٨].

١-٥-١) السِّجَالات الفِكْريّة:

لقد كان من الطّبيعيّ - في المُجْتمعات العربيّة - أنْ يَنْخَرِطَ عُلماءُ الدِّين والمُفكِّرون والسّياسيّـون والمُهتمّون بالشّأن العامّ فـي سِجَالاتٍ كلاميّةٍ وتأمُّـلاتٍ فِكْريّةٍ تحت وَطْأَةِ أوضـاعِ مُجْتمعاتِهم المُتَرَدِّيـة، وهَجْمَةِ «النَّمُـوذَجِ الغَرْبيّ» الكَاسِحَة، ومِثْـلُ هذا الجَدَلِ والاخْتِـلافِ لا مناص عنه فـي أيِّ تَجَمُّعٍ بشريٍّ يُحَاوِلُ فَحْصَ وَاقِعه، وتَمْحيصَ ماضيه،

لبَلْـوَرَةِ مُسْتَقْبَـلٍ أكْثر تَوافُقاً مع احْتياجاتِـه ومُتطلَّباتِه وتطلُّعاتِه. وأمّـا الأَمْرُ الذي يُعَابُ علـى كُلِّ هذه السِّجَالات فهو أنّها اسْتَمَرّتْ لعُقُـودٍ طويلةٍ تَسْتَنْسِخُ ذاتها، وتَجْتَرُّ تأمُّلاتِها، وتُكَرِّسُ هزائِمَها، واسْتَغْرَقَتْ في الإنْشائيّات واللغويّات، وانْدَمَجَتْ في أدْوارِها النَّمَطِيّة، وتوقُّعاتِهـا التّقْليديّـة، وتحيُّزاتِها الذّاتيّـة، وانْغِلاقاتِها الفِكْريّة، ونَزْجسيّتِهـا المُتأصِّلَة، دون مُحَاوَلَـةٍ صَارِمَـةٍ للخَوْضِ في نَقْدٍ موضوعيٍّ لتَحْليلِ عناصِـر «التَّحَدِّي»، والسَّعي إلى تَحْقيـقِ «الاسْتِجَابَةِ» المُناسِبَةِ القَادِرَةِ على تَقْليصِ «الفَجْوَة» وتَحْجيم «الإشْكَاليّة»، وهذا مـا يَصِفُهُ زكي نجيب محمود بقوله: (إنّ جُهُودَنَـا كُلَّهَا تَدُورُ في دَائِرةِ «الفِكْرِ» وَحْدَهُ دون أنْ تَتَعَـدَّى ذلك إلى «الإرادة» التي تَعْمَلُ بِنَاءً على ذلك «الفِكْر»)[٢٠]. ويُؤكِّدُ عبد الله عبد الدّائـم ما آلَتْ إليـه الحالُ فيقول: (وقد قَامَـتْ جُهُودٌ تَتْرَى في العُقُـودِ الأخيرةِ لدِرَاسَةِ الواقِـع العربيّ وتَحْليلِـه تَحْليلاً عِلْميّاً. وتَكَاثَرَتْ هذه الدِّراسـاتُ حتى كادتْ تَنُوءُ بِجماها المَكْتبـات. ومـع ذلك فمُعْظَـمُ هذه الدِّراسـاتِ قليلُ الجَـدْوى، إذْ يَكْتَفِـي بتَقْديمِ صُورةٍ فوتوغرافيّـةٍ عن الواقِعِ الاجْتماعيّ والاقْتصـاديّ والثقافيّ والسّياسيّ في الوطن العربيّ، مُشِيـراً إلى مُشْكِلاتِـه وإلى تَخَلُّفِهِ من دون أن يُقَـدِّمَ نَظْرَةً تَحْليليّةً تَرْكيبيّـةً تُبَيِّنُ السُّبُلَ المُؤدِّيةَ إلى تجاوزِ تلك المُشْكِلاتِ والقَضَاءِ على التَّخَلُّف)[١٨].

ولتَأْكيد عُمْقِ هذه «الإشْكَاليّة» واسْتمراريّتِها على مدى قَرْنَيْنِ في حياةِ «المُجْتمعات العربيّة» نَتَوَقَّفُ أمام مَقولاتٍ لستَّةٍ من المُفكِّرين الذين عاصروا مراحِل مُخْتلفة في حياةِ الأُمّـة، لنجد أنّ مَرْئياتهم تَخْلُصُ إلى حالةِ إخْفَـاقٍ بَارِزَةٍ في حياةِ «المُجْتمعات العربيّة» بالرّغْم من الجُهُودِ الفِكْريّةِ والعمليّةِ التي بَذَلَتْهَا تلك المُجْتمعاتُ في سبيلِ الانْطِلاقِ على «دَرْبِ النّهْضَة»، وتَحْقيقِ الإنْجاز على «مَسَارِ التّنْمية»:

١) يقولُ جمال الدّين الأفغانيّ[١٦] وَاصِفاً الحال في زمانِه: (لا يُمْكِنُ للمعارِف التي يَكْتَسِبُهـا أبناء المُجْتمع في العلوم الخاصّة أنْ تَسْتَمِرَّ لقَرْنٍ وَاحِدٍ إذا لم يَكْتَسِبْ المُجْتمعُ فَلْسَفَةً مُنَاسِبَـةً، لذلك نرى أنّ الحكومة العُثْمانيّة والحكومة الخديويّة مُسْتَمِرَّتَيْن في تَعْليمِ هذه المعارِف «التَّخَصُّصِيّة» منذ ستين سنة دون أنْ تَجْنِيَا ثمرةً من تَعْليمِ المعارِف هذه).

٢) يَتَوَقَّفُ طه حسين[١٧] أمام حقيقةٍ مُؤَرِّقَةٍ عن (أُمم اتَّصَلَتْ بالحياة الحديثة في الوَقْتِ الذي اتَّصَلْنَا بها فيه، ولكنّها كانتْ أسْرع منّا إلى الانْتِفَاعِ بهذا الاتِّصال، وأقْـدر منّا علـى أنْ تَفْرِضَ نفْسها على الحياة الحديثة)، ويَبْحَثُ طه حسين عن العِلَّة ليَخْلُصَ إلى القول: (وما أظنّ أنّ هذه الأُمم قد خُلِقَتْ من جوهرٍ أرْقى من جوهرنا، أو امْتَازَتْ بمَلَكَاتٍ لم نَظْفَرْ منها بنصيب، وإنّما أُتيحتْ لها ظُرُوفٌ لم تُتَـحْ لنا، وبعْضُ هذه الظُّرُوفِ خَارِجيٌّ لا نُسْأَلُ عنـه إلاّ بمِقْدَار، وبعْضُها دَاخِليٌّ نُلامُ عليه أشدّ اللّوم).

٣) يتأمّلُ زكي نجيب محمود[٢٠] أبْعَادِ «الإشْكَالِيّةِ» القَائِمَةِ ليَخْلُصَ إلى أنّ: (الإشْكَالُ الضّخْـمُ هو إشْكَالُنَا نحن، فحضـارةُ العَصْرِ ليست مـن صُنْعِنَا ولا شاركنا في ذلـك الصُّنْعِ بكثيرٍ أو قليلٍ، بَلْ هي حضـارةٌ فَتَحْنَا بابنا، فإذا هي وَاقِفَةٌ أمامنا كائِناً عِمْلاقاً مُتَكَامِلَ البِنَاءِ والأجْزَاء، يُريدُ الدُّخُولَ في الدِّيار، أو نُريدُ له نحن مُخْتاريـن ذلك الدُّخُول، فأَخَذَتْنَا الرَّبْكَةُ الشّديدة: ماذا أنا صَانِعٌ بمُحْتَوى بيتي إذا دَخَلَهُ هذا العِمْلاق؟، أأُلْقِي بذلك المُحْتَوى في البَحْرِ ليَخْلُصَ المكانُ للوَافِدِ الجبّـار، أَمْ أُسَارِعُ بإعـادةِ تَرْتيبِ المُحْتَوى بحيث لا يكون ثَمّة تعارُضٍ بينه وبين الزَّائِـرِ الكبير؟. إنّ شيئاً كهذا يَحْدُثُ بالفِعْـلِ حين تَشَاءُ المُصَادَفَةُ للواحِدِ منّا – إذا كان يحيـا فـي بيته حيـاةً مُتواضِعـةً – أنْ يُفَاجِئَهُ زَائِرٌ عُـرِفَ عنه الثَّرَاءُ الضّخْـمُ أو التّحَضُّرُ الحديث، فعندئذٍ تَأْخُذُنَا رَبْكَـةٌ فيما نحن صَانِعُوه بأنْفسنا ليَتَّفِقَ الوَضْعُ مع مَنْزِلَةِ الزَّائِرِ المُتْرَفِ المُتَحَضِّر).

٤) يُؤَكِّدُ مالك بن نبيّ[٢] هذا الوَاقِعَ بقولِه: (ومن المُمْكِن أنْ نَفْحَصَ الآن سِجِلّات هذه الحِقْبَة، ففيها كثيرٌ من الوثائِق والدِّراسات ومقالات الصُّحف، والمؤتمرات التي تَتَّصِـلُ بموضوعِ «النّهْضَة». هذه الدِّراساتُ تُعالِـجُ الاسْتِعْمَارَ والجَهْلَ هنا، والفَقْـرَ والبُؤسَ هنـاك، وانْعِدَامَ التّنْظيـم واخْتِلالَ الاقْتصـادِ أو السّياسةِ في مُنَاسَبَـةٍ أُخْرَى، ولكن ليس فيهـا تَحْليلٌ مَنْهَجِيٌّ للمَرَض، أَعْنِـي دِراسةً مَرَضِيّةً للمُجْتمـعِ الإسْلامـيّ، بحيث لا تَدَعُ مجالاً للظَـنّ حول المَرَضِ الـذي يَتَأَلَّمُ منه

منـذ قُرُون. ففـي الوثائِق نجدُ أنّ كُلَّ مُصْلِحٍ قد وَصَفَ الوَضْعَ الرّاهِنَ تَبَعاً لرأيه أو مِزاجِـه أو مِهْنتِه، فـرَأْيُ رَجُلٍ سياسيٍّ كجمال الدين الأفغانـي: «أنّ المُشْكِلَةَ سياسيّـةٌ تُحَـلُّ بوسائِل سياسيّـة»، بينما قد رأى رَجُلُ ديـنٍ كالشّيخ محمد عبده أنّ «المُشْكِلَـةَ لا تُحَلُّ إلاّ بإصْلاحِ العقيـدة والوَعْظ..الخ..» على حين أنّ كُلَّ هذا التَّشْخيصِ لا يتناولُ في الحقيقة المَرَض، بَلْ يَتَحَدَّثُ عن أَعْرَاضِه).

٥) يَتَوَقَّـفُ محمـد عابد الجابـريّ[١] أمام أنْـواعِ «الخِطَابِ العربـيّ المُعَاصِر» من خِطَـابٍ نَهْضَويٍّ، وخِطَابٍ سياسـيٍّ، وخِطَابٍ قَوميٍّ، وخِطَـابٍ فَلْسفيٍّ، ليَخْلُصَ إلـى أنّ: (الخِطَابُ العربيُّ الحديـثُ والمُعَاصِرُ لم يُسَجِّـلْ أيَّ تَقَدُّمٍ حقيقيٍّ في أيّة قضيّةٍ من قضاياه منذ أنْ ظَهَرَ كخِطَابٍ يُبَشِّرُ بالنّهْضَةِ ويَدْعُو إليها انْطِلاقاً مـن أواسِطِ القَرْن الماضي. لقد بَقِيَ هذا الخِطَابُ، طَوَالَ هذه الفَتْرَة، وما زال سجين «بَدَائِل» يَدُورُ في حَلْقَةٍ مُفرغةٍ لا يَتَقَدَّمُ إلاّ ليعود القَهْقَرَى ليَنْتَهِيَ به الأمْرُ فـي الأخير، لدى كُلِّ قضيّـة، إمّا إلى إحالتها على «المُسْتَقْبَل»، وإمّا إلى الوقوفِ عندهـا، مع الاعْتِرَافِ بالوقوعِ في «أَزْمَة»، والانْحِبَاسِ في «عُنُقِ الزُّجاجة». ومن هنـا تَجَلَّى لنا زمن الفِكْرِ العربيّ الحديـث والمُعَاصِر زمناً رَاكِداً جَامِداً «مَيِّتاً»، أو قَابِلاً لأن يُعامَلَ كـ«زَمَنٍ مَيِّتٍ»، أو على الأقلّ لا شيء يُغَيِّرُ من مُجْرياتِ الأُمُور فيه إذا عُومِلَ كـ«زَمَنٍ مَيِّت»).

٦) يَتَأَمَّـلُ عبد الحميد أبـو سليمان[٢٦] – في تقييم عامٍّ – حالـة المُسْلِمين فيقول: (والمُسْلِمـون، منـذ أنْ تَبَيَّنُـوا هـذا التّحَدّي، أَخَذُوا فـي التّعَرُّفِ علـى الجُهُودِ الحضاريّـة للأُمَـمِ الأُخْرَى، وأقامـوا العَلاقَاتِ التي أَمَّلُوا مـن خَلْفِهَا اسْتِدْرَاكَ مـا فَاتَهُم، وللأسف فإنّهم لم يُحَقِّقُوا كثيراً ممّا كانـوا يَأْمَلُونَه، فما زالتْ الهُوَّةُ الحضاريّـةُ بينهـم وبين مـن سِواهم مـن الأُمَمِ تَـزْدَادُ وتَتَّسِعُ علـى الرّغْم من ضخامة الجُهُودِ والنَّفَقَاتِ التي أَنْفَقُوهَا للمُبَارَاةِ في سِبَاقِ الحضارةِ والقُدْرَةِ في هـذا العَصْر. ومن الواضِح أنّ المزيد من جُهُـودِ التّرْجَمَةِ العِلْميّةِ أو الأدبيّةِ من أعْمَالِ الحضارات الأُخْرى، أو المزيد من البَعْثَاتِ والمعاهدِ والجامعاتِ لن يُغَيِّرَ

كثيـراً من الصُّـورَةِ المُؤسِفَةِ التي يعيشُها المُسْلِمون في هـذا العَصْر، ولا يَبْقَى مـن سببٍ لهذه العِلَّة إلاّ ما آلَتْ إليه العَقْليّةُ الإسْلاميّـةُ ومَنْهَجِيّتُهَا من المُتَابَعَةِ والجُزْئيّةِ وضعْفِ رُوحِ المُبَادَرَةِ واضْمِحْلالِ الحماس النّفْسيّ والعقيديّ).

١-٥-٢) أين الخَلَل؟:

فـي ضوء ما سَبَقَ نجدُ أنّ المُعالَجَاتِ الفِكْريّة، والدِّراسَـاتِ التّنْمَويّة، والمُمَارَسَاتِ العمليّـة؛ كُلُّها تُؤكِّدُ وجود «إشْكَاليّةٍ جوهريّةٍ» في «تَرْكِيبةِ المُجْتمعات العربيّة» تَعُوقُهَا عن النُّهُوض، وتُحْبِـطُ مُحاولاتِها المُتَعَدِّدَةَ لـ«التّنْميـة» والتَّطَوُّر، وتُبَدِّدُ جُهُودَهَـا وإمْكَانَاتِهَا وطاقاتِهـا، ونَتَوَقَّـفُ هنا أمام تَأَمُّلِ مالـك بن نبيّ وهو يُحاولُ «فَـكَّ الشِّفْرَة» حيث يقول: (فـي اسْتِخْدَامِنَـا للمُصْطلحاتِ البيولوجيّةِ نجدُ أنّ الحضـارة مَجْمُوعةٌ من العَلائِقِ بين المجـالِ الحيويّ «البيولوجيّ» حيث يَنْشَأُ ويَتَقَوَّى هيكلُها، وبين المجالِ الفِكْريّ حيث تُولَدُ وتَنْمُو رُوحُهَا؛ فعندما نَشْتَرِي مُنْتَجاتِها فإنّها تَمْنَحُنَا هَيْكَلَهَا وجَسَدَهَا لا رُوحَهَا)[٢].

إنّ المَدْخَـلَ المَبْدئـيّ لفَهْمِ هذه «الإشْكَاليّة» هو أنْ نُـدْرِكَ أنّ هَيْمَنَةَ «النَّمُوذَجِ الغَرْبيِّ» وتَفَوُّقَهُ الكَاسِحَ في مُخْتلف مضامير الحياة هو نِتَاجٌ طبيعيٌّ لقَفْزَاتِه النّوْعيّةِ وإنْجازاتِه البَاهِرَةِ علـى صعيد «العلوم والتّقْنية»، وهذه حقيقةٌ أَصْبَحَتْ المدارِسُ الفِكْريّةُ والتّوجُّهاتُ السّياسيّة جميعهـا - لحُسْنِ الحَـظّ - تَعْتَرِفُ بها وتَقْبَلُهَا دون جَدَلٍ كبيـرٍ أو تَحَفُّظٍ ذي بالٍ، ولكن تلك القناعة وَحْدَهَا لا تَكْفِي!. في هذا الإطار يَنْبَغِي أنْ نَتَأَمَّلَ بواقِعيّةٍ المَقُولَةَ التي تُعْزَى إلى مايكل سبنس (Michael Spence) - الحَائز على «جائزة نوبل في الاقْتصاد» -: (السِّرُّ الحقيقيُّ الكَامِـنُ وراء «التّنْميـة» هو أنّه لا تُوجَدُ أَسْرَار)، وقد تَبْدُو هـذه المَقُولَةُ تَبْسيطاً لـ«قضيّة التّنْميـة» إلاّ أنّها في جوهرها تتناغمُ مع «طبيعة التّنْميـة» لتُؤكِّدَ أنّ الصُّعُوبَةَ لا تَكْمُنُ في تَحْديـدِ مُقَوِّمَاتِ «التّنْميـة» ومُتطلَّباتِها، ولكنّها - أساساً - رَابِضَةٌ في إشْكَالِيّةِ تَفْعيلِ تلك الشُّرُوطِ والمُقْتضيات. إنّ العَجْزَ الحقيقيّ، الذي يُمَثِّلُ «إشْكَاليّة التّنْمية» في «المُجْتمعات العربيّـة»، هو العَجْزُ في إجْـرَاءِ «النَّقْلَة» من «عَالَمِ الأَفْكار» إلى «عَالَـمِ الأَفْعال»، وإيجادِ صِيغة تفاعُلٍ دائمٍ بين «العمل» و«الفِكْر»، وبين «الهياكِل التّنْظيميّة» و«الأداء الفَعّال»، ممّا

يَمْنَـحُ المُجْتمعَ ثراءَه ونشاطَه، ويُكْسِبُهُ العُمْقَ والحيويّة، وهذا يُجْبِرُنَا على إدْخَالِ عُنْصر «الثّقافـة» كـ«مُعْضِلَـةٍ» في حَـدِّ ذاتها تُجَابِـهُ «المُجْتمعات العربيّة»، ولهـا ارْتِباطٌ عُضْويٌّ بـ«إشْكَالِيّة التّنْمية» وتحدّياتها.

إنّ المُتَأمِّـلَ لـ«أدبيّـات التّنْمية» ومُعْضلاتهـا سيَكْتَشِفُ أنّ هنـاك شُرُوطاً أخْلاقيّةً وسُلُوكيّةً وقِيميّةً وعَقْليّـةً وثقافيّةً ضروريّةً لاخْتِرَاقِ «تُخُوم التّنْمية»، والخَوْضِ باقْتِدَارٍ في عَالَمِ التّقَدُّم والازْدِهَار؛ وكُلُّ تلك القِيَم والمُمَارَسَاتِ والمفاهِيم والأدواتِ هي في انْسِجَامٍ كَامِـلٍ مع «السُّنَـن الكَوْنيّة» سواءً كانتْ علـى صعيد «العِلْمِ الطَّبيعـيّ» وتَطْبيقاته، أو على مُسْتـوى الرُّؤى السَّويّةِ في عَوالِمِ الاجْتمـاع والفِكْر والاقْتصاد؛ ولذا فإنّ «شُرُوطَ التّنْمية» لا تُحَابِي أحداً للونِه أو عِرْقِه أو دِينِه، ولكنّها تَأْتِي – طَوْعَاً أو كَرْهَاً – لمن أَخَذَ بأسْبابِها، وتَعَـرَّفَ على جوهرِها، واسْتَوْعَبَ حقائِقها. وعلى هذا الأساس فإنّ الحِواراتِ التّنْظيريّةَ فـي عُمُوميّاتٍ فِكْريّـةٍ، أو مُنْطلقاتٍ فَلْسفيّـةٍ، أو حَلْقَاتٍ وَعْظيّةٍ، أو مُزايـداتٍ لَفْظيّةٍ، في الإشَادَةِ بأهميّةِ «الحركة العِلْميّة – التّقنيّة»، قد تكون أَمْراً طبيعيّاً في حياة البشر، وجُزْءاً مَقْبُـولاً مـن تفاعُلاتهم اليوميّة، ولكنّها لا يُمْكِنُ أنْ تُنْجِزَ وَاقِعـاً مَلْمُوساً دون انْتِقَالِهَا من حَيِّـزِ التَّنْظيرِ ونِطَاقِ التَّفْكير، إلى مُمَارَسَاتٍ عمليّةٍ وإجْرَاءَاتٍ تَطْبيقيّةٍ تتناغمُ مع طبيعة المُشْكلة، وتتفاعلُ مع عناصِرها.

يَتَّضِحُ من الإخْفَاقَاتِ المُتَكَرِّرَةِ في مُعالَجَةِ «إشْكَاليّة التّنْمية» أنّ «التّقَدُّمَ» و«النّهْضَةَ» ليسا مُرْتَبِطَيْـن بالقُدْرَةِ على الحُصُولِ على التّقْنيّة، وشِرَاءِ أجْهِزَتِهَـا ومُعِدَّاتِهَا، واسْتِخْدَامِ أدواتِها ومُشْتَقَّاتِهَـا، ولكنّهمـا يَكْمُنان في القُدْرةِ على «إنْتَـاجِ التّقْنيّة» وتَطْويعِهـا، و«امْتِلاكِ المَعْرِفَة» وتَطْويرِها، وذلك هو جَوْهَرُ «التّحَدّي المُعَاصِر» وأُسُّ هذه «الإشْكَاليّة التّنْمَويّة» المُتَفاقِمَة، وهو مـا يُوَضِّحُهُ أسامة عبد الرحمن بقولـه: (إنّ الإنْسانَ الذي تَهْدِفُ «التّنْمية» إلى إكْسَابِهِ القُدْرة على الإنْتَاجِ وقَطْفِ ثِمار الإنْتَاجِ ما زال بعيداً عن «مِحْوَرِ التّنْمية الحقيقيّ»)[١٢].

وإذا قَبِلْنَـا هذا المَدْخَلَ لفهْمِ هذه «الإشْكَاليّة»، فإنّه يجب أنْ نُطِلَّ – بتأمُّلٍ عميقٍ – علـى حقيقـةٍ جوهريّةٍ سنُؤَصِّلُ لها ونُحَدِّدُ مَلامِحَهَا في سِياقِ هذا الكِتاب، وهي أنْ نُدْرِكَ

أنّ «آليّات التّقْنيّة والعلوم الحديثة» لا تَسْتطيعُ أنْ تَعْمَلَ في فَرَاغٍ؛ فهي في حَاجَةٍ إلى وَسَطٍ يَدْعَمُهَا، ويُحَرِّكُ آليّاتِهَا، ويُكَيِّفُ صُوَرَهَا، ويَضْبِطُ اتِّجَاهَاتِهَا، ويُغَذِّيها بالعُقُولِ والمَواهِب، ويَسْنُدُهَا بالسّياسات والقرارات. إنّ الوَاقِعَ الحزينَ يُؤَكِّدُ أنّه عبْر عُقُودٍ طويلةٍ من الجُهُودِ في مجالاتِ التّصْنيعِ والبُحُوثِ والتّدْريبِ فإنّ «المُجْتمعات العربيّة» بَقِيَتْ حيث هِيَ، إنْ لم تَتَقَهْقَرْ مُقارَنَةً بالتَّطَوُّرِ المُذْهِلِ لدى الآخَرين؛ فلا هي أَنْتَجَتْ، ولا هي طَوَّرَتْ، ولا هي أَبْدَعَتْ؛ وتَنْمُو «قَائِمَةُ المُشْتريات» وتتوالدُ، بينما تعيشُ هذه المُجْتمعات «أَنْمَاطاً اسْتِهْلاكيّةً» مُتنامِيةً بمَنْأًى عن عمليّاتِ «البَحْث والتّطْوير والإنْتاج»، وتُعَانِي من مُشْكِلاتٍ عِدّةٍ منْها - على سبيل المِثال - «هِجْرَةُ الأدْمِغَة» إلى «المُجْتمعات المُتَقَدِّمَة»، و«تَنْويع مصادِر الدَّخْل»، وضعْف القُوّة الجَاذِبة لـ«الاسْتِثْمَارَاتِ الأجْنبيّة» في المجالاتِ الإنْتاجيّة والصّناعيّة والتّقنيّة.

لا شَكّ في أنّ أبْرز سَلْبيّاتِ «الفِكْرِ التّنْمَويّ» الرّاهِنِ هو ما وَصَفَهُ رمزي زكي بـ«الصِّياغة الخَاطِئَة لعمليّة التّنْمية»[١١]؛ فلقد ظَنّتْ «المُجْتمعات العربيّة» أنّ حركة التّقْنية والتّقَدُّمَ العِلْميّ والنّشَاطَ الإنْتاجيّ أُمُورٌ تَحْدُثُ تِلْقائيّاً، وتَنْتَشِرُ عَفْويّاً بمُجَرَّدِ فَتْحِ الصّناديق المُغْلَقَةِ ووصولِ الخُبَرَاءِ المُتَمَكِّنين، ولم تُفَكِّرْ في طبيعة «الوَسَطِ» اللّازِمِ لدَفْعِ عناصِر «الحركة العِلْميّة - التّقنيّة»، وتَفْعيلِ مُقَوِّماتِها، ولم تُدْرِكْ أنّ «التَّغْييرَ المادّيَّ» المُتَمَثِّلَ في «شَكْليّات التَّنْمية» ومَظَاهِرِهَا أسْهل بكثيرٍ من «التّغْيير في المُمَارَسَاتِ والقِيَمِ والمفاهيم الاجْتماعيّة» التي تُمَثِّلُ جَوْهَرَ «التّنْمية» وأساسها الصُّلْب. إنّه من المُهِمّ أنْ نضع أيدينا على ما أَسْمَاهُ جمال الدّين الأفغاني[١٦] بـ(الفَلْسَفَة المُنَاسِبَة) التي يجب أنْ يَكْتَسِبَها المُجْتمع، وأنْ نَتَعَرَّفَ - عبْر التّشْخيصِ الدّقيق - على (المَرَض وليس الأَعْرَاض) وفْق طَرْحِ مالك ابن نبيّ[٢]، وأنْ نَسْبُرَ أَغْوَارَ تلك الظُّرُوفِ الدّاخِليّةِ التي (نُلامُ عليها أشدّ اللّوم) وفْق تَعْليلِ طه حسين[١٧]، وأنْ نَقْتَرِبَ من أَسْبَابِ (الهُوّة الحضاريّة بيننا وبين من سِوانا من الأُمَمِ التي تَزْدادُ بالرّغْم من ضخامة الجُهُودِ والنَّفَقَاتِ التي أَنْفَقْنَاهَا للمُبَارَاةِ في سِباقِ الحضارةِ والقُدْرَةِ في هذا العَصْر) وفْق تَحْليلِ عبد الحميد أبو سليمان[٢٦]. أمّا أنور عبد الملك فيَشْجُبُ - في هذا السِّياق - عمليّة «التَّحْديث» لأنّها عمليّة (تَقْليد

للغَـرْبِ دون بِنَـاءِ القُوّة الإبْداعيّة، وتَضْخيـم نَوْعٍ من النّشاطِ الاقْتصـاديّ الطُّفيليّ دون تَنْميةِ القُـوى الإنْتاجيّةِ والعِلْميّةِ والتّكنولوجيّةِ تَنْميةً إسْتراتيجيّةً على المدى البعيد)[١١]؛ وأمّا إسماعيل صبري عبد الله فيرى أنّ: («التّنْمية» بطبيعتِها عمليّةٌ شَامِلَةٌ، يُشَكِّلُ «النُّموّ الاقْتصاديّ» عمودها الفِقْرِيّ، ولكنّه لا يَسْتَوْعِبُها كَامِلَةً)[١١].

وهكـذا نرى في «أدبيّات التّنْمية» في العَالَـمِ العربيّ قَلَقاً وَاضِحاً وأَزْمَةً عميقةً حول «مَفْهُـومِ التّنْمية» ومُقَوِّماتِها، كما نَشْهَدُ مُراجَعاتٍ كثيفـةً للنَّمَاذِجِ المَطْرُوحَةِ ومُؤشِّرَاتِهَا الكَمِّيّـةِ والنَّوْعيّة[١١]، فيرى محمد لبيب شقيـر أنّ: (الوَضْع الرّاهن للفِكْر التّنْمَويّ يَتَمَثَّلُ فـي انْعِـدَامِ الثِّقَةِ في «الفِكْـرِ التّنْمَوِيّ التّقْليديّ» الـذي ظَهَرَ وسَادَ بعد الحَـرْبِ العالميّة الثّانيّة وحتّى مُنْتَصف الستّينات، وعدم التّوصُّلِ إلى إقَامَةِ بديلٍ نَظَريٍّ مُتَكَامِلٍ يَحُلُّ مَحَلّ هـذا «الفِكْـرِ التّنْمَوِيّ التّقْليديّ»، ويَصْلُحُ لأنْ يَلْعَبَ - بقُوّةٍ وكَفَاءَةٍ - الدَّوْرَ الذي كان يَلْعَبُهُ هذا الأخير كإطارٍ مَرْجِعِيّ)[١١]، وأمّا نادر فرجاني فيُقَرِّرُ أنّ: (التَّوصُّل إلى تَصَوُّرٍ جديدٍ لـ«التّنْمية» هو «المُهِمّة الفِكْريّة الأولى» الجديرة بالرّعاية من المُثَقَّفين العرب)[١١].

إنّ الوقـوفَ أمـام تلـك الحقائِـق بعناصِرهـا السّياسيّـة والفِكْريّـة والمُجْتمعيّـة والتّنْظيميّـة، ومراحِـل الإخْفَاقَاتِ التي عايشتهـا «المُجْتمعات العربيّة» بمُخْتلـفِ أَلْوَانِهَا السّياسيّـةِ ومَدَارِسِهَا الفِكْريّةِ ومُحَاوَلاتِهَا التّحْديسيّةِ للمُنْتَجات العَصْريّة، تَشِي - كُلُّهَا - بخَلَلٍ رئيسٍ في طرائِق التّفْكير، ومناهِج العمل، ومَنْظُوماتِ المُمَارَسَة، وأُطُرِ التّعامُلات. ولـذا فإنّه يَنْبَغِي الخُـرُوجُ من دَوَّامَـةِ التّأمُّلاتِ الفِكْريّـةِ العَشْوائيّةِ وسَـرَابِ المُحَاوَلاتِ الارْتِجَاليّـةِ التـي أَثْبَتَتْ فَشَلَهَا عبْر الزّمن، وأَصْبَحَ من الحَتْمـيّ - ونحن نَقْطَعُ شَوْطاً في «الأَلْفيّـة الثّالثة» -التّفْكيرُ الجَادُّ في «طبيعة الخَلَـلِ» و«جَوْهَرِ الإشْكَاليّة» عبْر البَحْثِ عن طبيعـة ذلك «الوَسَـطِ» اللّازِمِ لتَحْقيـقِ «شُرُوط التّنْميـة»، وتَكْثِيفِ «الانْسِيـابِ المَعْرِفِيّ - العِلْمِـيّ» خلال «النَّسيـج المُجْتمعيّ»، وتَدَفُّـقِ الإبْدَاعَاتِ التّقنيّةِ عبْر قنـواتِ المُجْتمعِ المُخْتلفـة، وانْسِجَامِ مُمَارَسَاتِ أفْرَادِهِ الحياتيّةِ مع «طبيعة التّحدّي». وغَنِيٌّ عن القَوْلِ إنّ مـن مُواصَفَاتِ ذلك «الوَسَطِ» أنْ يَحْتَوِيَ على الفِكْرِ والتّعَامُلات، ويُهَيْمِنَ على التّفَاعُلاتِ والمُمَارَسَـات، ويَحْمِـلَ مُجْمَـلِ النّشـاط البشـريّ، ويَجْمَـعَ المفاهيـمَ السَّائِـدَةَ والقِيَمَ

المُهَيْمِنَة، ويُنَظِّمَ المَدَارِكَ والعَلاقَات، ممّا يُجْبِرُنَا على التَّوَقُّفِ أمام مُصْطلح «الثّقافة»، ويَفْرِضُ علينـا مُرَاجَعَةً فَاحِصَةً لعناصِر هذا المُصْطلح وطبيعتِـه ومُقَوِّماتِه وتفاعُلاتِه. وأمّـا الأَمْـرُ الأهمُّ من ذلـك فهو ألاّ تَبْقَى تلك الحقيقـة مُجَرَّدَ رُؤيةٍ نظريّـةٍ وحِوارٍ عقيمٍ وسَفْسَطَةٍ كلاميّةٍ، ولكن الطُّمُوحَ الأسَاسَ هو أنْ نَتَعَرَّفَ على خصائِص «التَّكْوين الثَّقافيّ» الفَاعِلِ ومُقَوِّماتِـه وآليّاتِه، وأنْ نَتَلمَّسَ الوسائِلَ الفِكْريّةَ والعمليّةَ القَادِرَةَ على تَحْقيقِ تلك «التَّنْميـة الشّامِلَـة» المَنْشُودَة، والخُرُوجِ من ذلك الحال - الذي تعيشُـهُ «الحالةُ التَّنْمَويّةُ العربيّـةُ» - المُشَابِهِ لذلك الوَصْفِ الـذي أَطْلَقَهُ ماثيو أرنولد (Mathew Arnold) على نِهَايَـةِ العَصْـرِ الفيكتوريّ في بريطانيا بأنّـه يَتَأَرْجَحُ بين عَالَمَيْن: (وَاحِـدٌ مَيِّتٌ، والثَّانِي عَاجِزٌ عن أنْ يُولَد)[١١].